

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

## الموضوع

### مساهمة الجهاز المصرفي في تطوير سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر 2012-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذة المشرفة:  
صليحة جعفر.

إعداد الطالب(ة):  
فريدة زكري.

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د/ فلة عاشور	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ صليحة جعفر	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ طيبة طاهري	أستاذ محاضر-ب-	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2019 / 2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

## الموضوع

### مساهمة الجهاز المصرفي في تطوير سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر 2012-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذة المشرفة:  
صليحة جعفر.

إعداد الطالب(ة):  
فريدة زكري.

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د/ فلة عاشور	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ صليحة جعفر	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ طيبة طاهري	أستاذ محاضر-ب-	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2019/ 2020

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَهُ مَا فِي  
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۗ يَعْلَمُ  
مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۗ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۗ  
وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۗ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ۗ وَهُوَ الْعَلِيُّ

﴿ الْعَظِيمُ ﴾

## كلمة شكر

إلى الشموع التي ذابت في كبرياء.....

لتنير كل خطوة في دربنا.....

لتذلل كل عائق أمامنا.....

فكانوا رسلاً للعلم والأخلاق.....

شكراً لكم جميعاً.....

أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة جعفر صليحة لها كل الاحترام والتقدير

وإلى كافة الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة

أشكركم جميعاً على جهودكم

شكراً جزيلاً.....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

...الله جل جلاله...

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل إخواني

إلى كافة الأهل والأصدقاء

إلى كل أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم الاقتصادية

إلى من مهدوا الطريق أمامي للتقدم في سبيل العلم والمعرفة

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الجهاز المصرفي وأثره في تطوير وتنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر من خلال التطرق للجهود التي بذلتها السلطات العمومية لمواكبة التطورات الاقتصادية، حيث عملت على تطوير جهازها المصرفي باعتباره احد المقومات الأساسية لنجاح هذه السوق بالقيام بجملة من التعديلات والقوانين التي تعمل على وضع برنامج متكامل لجعله اكثر مرونة وذلك بالتطبيق الفعلي للوظائف الحديثة التي من شأنها أن تساعد على تطوير سوق الأوراق المالية.

توصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من أن البنوك المتدخلة في السوق المالي هي في معظمها بنوك عامة إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري قد ساهم في تطوير سوق الأوراق المالية وذلك بتكثيف دوره في الوساطة المالية عن طريق الترويج للاكتتاب في الأوراق المالية وكيفية التصرف فيها، دعم الاستثمار في السوق عن طريق منح الائتمان لربائتها، إنشاء المؤسسات العاملة في هذه السوق وأداء دور أمناء الاستثمار.

## الكلمات المفتاحية:

سوق الأوراق المالية، الجهاز المصرفي، الوساطة المالية.

This study aimed to know the role of the banking system and its impact in developing and revitalizing the stock market in Algeria by addressing the efforts made by the public authorities to keep pace with economic developments, as they worked to develop their banking system as one of the basic ingredients for the success of this market through a set of amendments and laws that operate To develop an integrated program to make it more flexible, through the actual application of modern functions that would help in developing the stock market.

This study found that although the banks involved in the financial market are mostly public banks, the Algerian banking system has contributed to the development of the stock market by intensifying its role in financial intermediation by promoting the subscription in securities and how to dispose of them. Investing in the market by granting credit to its customers, establishing institutions operating in this market and performing the role of investment trustees.

## key words:

Stock market, banking system, financial intermediation.

## قائمة بالجداول والأشكال والرسوم البيانية البيانية:

- الشكل رقم (01): هيكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001م، الصفحة: 39.
- الشكل رقم (02): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري المالي، الصفحة: 42.
- الشكل رقم (03): أسواق بورصة الجزائر، الصفحة: 46.
- الجدول رقم (01): أداء السوق الرسمية خلال الفترة (2012-2019م)، الصفحة: 49.
- الشكل رقم (04): تطور مؤشر دزاير أندكس خلال الفترة (2012-2019م)، الصفحة: 50.
- الجدول رقم (02): نشاط الوسطاء خلال الثلاثي الأخير من سنة (2019م)، الصفحة: 51.
- الشكل رقم (05): تطور كل من نشاط الوسطاء وأداء مؤشرات سوق الأوراق المالية خلال الثلاثي الأخير من 2019م، الصفحة: 52.



شهد العالم في الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل خاص عقد التسعينات، العديد من التغييرات العميقة التي أثرت في التوجهات المستقبلية، حيث أن الاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة، وأصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة ومجال المنافسة، إذ أقيمت أسواق مالية باعتبارها إحدى آليات التوجه نحو اقتصاد السوق.

من أجل تحقيق درجة عالية من كفاءة ونشاط الأسواق المالية يتطلب تعزيز القطاع المصرفي الذي يعتبر من بين أهم الركائز في الاقتصاد سواء في الدول المتقدمة منها أو النامية.

ولمواكبة هذه التطورات عملت الجزائر على تطوير جهازها المصرفي عن طريق العديد من التعديلات، ومن خلال مجموعة من القوانين والأنظمة المالية إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق عن طريق إنشاء سوق للأوراق المالية.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

### - كيف يساهم الجهاز المصرفي في تطوير سوق الأوراق المالية؟

ومن التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الجهاز المصرفي، وما هي أهم تعديلاته؟
- ما هو واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر؟
- هل ساهم الجهاز المصرفي في تطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية؟

### الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع:

- بوتيرة وهيبية، علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية، دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008م في الولايات المتحدة الأمريكية، لأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2006/2005م، جاءت هذه الدراسة لإبراز العلاقة الأساسية بين البنوك والبورصة والأزمات المالية.

- بن عزوز عبد الرحمن، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012م، جاءت هذه الدراسة لإبراز الدور الهام الذي تقوم به الأسواق المالية في تنفيذ الخصخصة.

- آدم هارون آدم حامد، دور المصارف التجارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسة حالة المصارف التجارية في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، 2018م، جاءت هذه الدراسة لإبراز دور البنك في نشر الوعي الاستثماري، وأهمية نشاط البنوك التجارية المتميزة عن غيرها من البنوك.

وكإجابة أولية على التساؤلات السابقة نعتمد على الفرضيات التالية:

\*الفرضية الرئيسية:

يحظى الجهاز المصرفي بأهمية كبيرة في الاقتصاد ككل وخاصة في مجال الوساطة المالية داخل سوق الأوراق المالية.

\*إلى جانب ذلك الفرضيات الفرعية التالية:

- شهد الجهاز المصرفي منذ صدور أول قانون له عدة تعديلات وذلك ليواكب التطورات الاقتصادية الحاصلة.

- أنشئت سوق الأوراق المالية الجزائرية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتسهيل العمليات الاقتصادية بين المتعاملين.

- يساهم الجهاز المصرفي ولو بالقليل في تطوير وتسهيل العمليات داخل سوق الأوراق المالية الجزائرية عن طريق الوساطة المالية.

أهمية البحث:

تمثل أهمية البحث لهذا الموضوع في معرفة واقع الجهاز المصرفي الجزائري وسوق الأوراق المالية، إضافة إلى مختلف المتعاملين في هذه السوق وبالتالي معرفة مساهمة الجهاز المصرفي الجزائري في تطوير وتنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية.

أهداف البحث:

من خلال هذا البحث يمكن تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- دراسة الامكانيات والاستراتيجيات التي يتبناها الجهاز المصرفي الجزائري لتطوير سوق الأوراق المالية.
- دراسة دور ومساهمة البنوك الجزائرية في تطوير سوق الأوراق المالية، وجهود السلطات العمومية في تحقيقها.

### أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع انطلاقا لأسباب موضوعية يمكن حصرها في:

- كون الجهاز المصرفي والأسواق المالية تعتبر أساسا لتخصصنا الاقتصاد النقدي والبنكي.
- الرغبة والميول الشخصي.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية الجزائرية.
- الحدود الزمنية: تم التركيز على نشاط البنوك وتطور مؤشرات سوق الأوراق المالية الجزائرية خلال الفترة الزمنية: 2012-2019م.

### منهج البحث:

الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال وصف كل ما يتعلق بالجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية. أما المنهج التحليلي فيتبين من خلال تحليل مؤشرات سوق الأوراق المالية ونشاط البنوك فيها.

### هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتحقيق أهداف الدراسة اقتضت الضرورة إلى تقسيم بحثنا إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول يتناول عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول يتطرق إلى ماهية الجهاز المصرفي، أما المبحث الثاني فيتناول ماهية سوق الأوراق المالية، والمبحث الأخير فيتناول العلاقة بين الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية ودوره في تفعيلها.

أما الفصل الثاني فيتناول اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لواقع الجهاز المصرفي الجزائري وأهم اصلاحاته، وأما المبحث الثاني فيتناول واقع سوق الأوراق المالية الجزائرية، والمبحث الثالث والأخير فيتطرق إلى دور البنوك الجزائري في تنشيط سوق الأوراق المالية وآفاقها المستقبلية.

الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي وخصائصه

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي

المطلب الثالث: وظائف وأهمية الجهاز المصرفي

المبحث الثاني: ماهية سوق الأوراق المالية

المطلب الأول: تعريف سوق الأوراق المالية ونشأتها

المطلب الثاني: تقسيمات سوق الأوراق المالية والأدوات المتداولة فيها

المطلب الثالث: وظائف وأهمية سوق الأوراق المالية

المبحث الثالث: علاقة الجهاز المصرفي بسوق الأوراق المالية ودوره في

تفعيلها

المطلب الأول: تأثير تدخل البنوك على نشاط سوق الأوراق المالية

المطلب الثاني: دور البنوك كوسطاء في سوق الأوراق المالية

المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

يعد الجهاز المصرفي من أهم القطاعات في أية دولة، نظرا لكونه يقوم بتقاسم العديد من الخدمات المتنوعة، من خلال وظائف وحداته البنكية والمؤسسات المالية المختلفة التي يؤثر من خلالها على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك سوق الأوراق المالية، وعلاقتها الوثيقة ببعض، حيث أن الجهاز المصرفي يقوم بدعم وتنمية أسواق الأوراق المالية بتأثيره في حركة السوق المالي.

وقصد التعرف أكثر على خصوصيات كل من الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية وطبيعة العلاقة بينهما، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

\* ماهية الجهاز المصرفي.

\* ماهية سوق الأوراق المالية.

\* علاقة الجهاز المصرفي بسوق الأوراق المالية ودوره في تفعيلها.

### المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في جميع الاقتصاديات، والركيزة الأساسية للاقتصاد، فنجاحه مرهون بمدى تطوره وفعالته ودرجة مرونته وقدرته على التجديد والابتكار، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الجهاز المصرفي، خصائصه، مكوناته وأهميته.

#### المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي وخصائصه

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للاقتصاد في أي بلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن يتطور وينتج دون وجوده، وفيما يلي سنتناول تعريف الجهاز المصرفي وخصائصه.

#### الفرع الأول: تعريف الجهاز المصرفي

هناك العديد من التعاريف للجهاز المصرفي نذكر منها ما يلي:

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

\* يقصد بالجهاز المصرفي: « كل المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتعامل من خلالها هذه المؤسسات المالية في دولة ما ». (النبهاني، 2013، صفحة 13)

\* ويقصد به أيضا: « هو منظومة المؤسسات المالية العاملة في الدولة، والتي تشمل المصرف المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة والأهلية والاستثمارية، إضافة إلى المؤسسات الأخرى أشباه المصارف ». (المهاشمي، 2010، صفحة 56)

\* ويعرف أيضا بأنه: « مجموعة المصارف العاملة في بلد ما، ويضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية وهي البنك المركزي والخزينة العامة ». (عبدالمطلب، 2007، صفحة 19)

\* كما يعرف الجهار المصرفي بمعناه الواسع بأنه: « يتكون من البنك المركزي، البنوك، بنوك الأعمال، بنوك التنمية، البنوك الاجتماعية، البنوك الزراعية والعقارية، صناديق التوفير وغيرها من المؤسسات النقدية والمالية، الواسطة، ويحتل البنك المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة الاقتصادية العامة قمة هذا الجهاز ». (مساعدة، 2011، صفحة 247)

الفرع الثاني: خصائص الجهاز المصرفي

يتميز الجهاز المصرفي بالعديد من الخصائص، نذكر منها: (حبر، 2008، صفحة 13)

1/ تعد المصارف مؤسسات وساطة مالية، بين وحدات الفائض (لديهم المال ولا يستطيعون استثماره)، ووحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه وليس لديه المال).

2/ تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبانك المركزي.

3/ تلتزم بالتشريعات المصرفية مثل: قانون المصرف المركزي، قانون الصرافة وقانون المصارف، وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية.

4/ تعتمد المصارف وخاصة التجارية والإسلامية بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع، أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

5/ تستثمر المصارف جزء كبيراً من الودائع، إما في الإقراض وإما في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائداً من كونها وسيطة بين من يقدم المال، ومن يحتاج إليه.

### المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي مجموعة من المؤسسات المصرفية، والقوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى هذه المكونات.

#### الفرع الأول: المؤسسات المصرفية

هي مختلف المؤسسات المالية الوسيطة من بنوك تجارية والبنك المركزي، فضلاً عن ذلك المؤسسات ذات الطبيعة المتخصصة مثل:؟؟؟؟؟ القبول، بنوك الأعمال وشركات التأمين، بنوك الادخار... إلخ. (الفولي، 2003، صفحة 166)

#### الفرع الثاني: الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها:

يصدر عادة في كل دولة عدد من الأنظمة والقوانين التي تحكم أعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل فيها وتنظيمها، ومن هذه القوانين:

#### 1/ قانون المصرف المركزي:

الذي ينظم عمل المصرف المركزي ويحدد أهدافه ووظائفه وعلاقته مع المؤسسات المصرفية كافة التي تعمل في البلد، وتقوم بعض الدول التي لا يوجد بها بنك مركزي بإنشاء سلطة نقدية تسمى سلطة النقد، تقوم بالعديد من أعمال المصارف المركزية، فتصدر لها قانوناً ينظم أعمالها، ويحدد أهدافها ووظائفها وعلاقتها مع المؤسسات المصرفية العاملة في البلد كما هو الحال في فلسطين. (نوي، 2009/2008، صفحة 03)

#### 2/ قانون المصارف:

الذي يحدد إجراءات ترخيص المصارف، وشروط الترخيص والأعمال المسموح لها القيام بها، وتلك الأعمال الممنوعة، وحق المصرف المركزي في الإشراف الكامل عليها، بما فيه حق تزويده بالبيانات والمعلومات التي يراها مناسبة، وفي الأوقات



## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

التي يطلبها، وحق التفتيش المفاجئ والدوري لسجلاتها وتحديد نسبة الاحتياطي النقدي التي على المصارف الاحتفاظ بها لديه، وتحديد نسبة السيولة ومكونات الموجودات السائلة التي على كل بنك الاحتفاظ بها، وحق تحديد نسبة الفائدة المدينة والفائدة الدائنة وغير ذلك من الأمور.

3/ قانون مراقبة العملة الأجنبية:

الذي يحدد شروط التعامل بالعملات الأجنبية وكيفية تحديد أسعارها، وينظم دخولها من البلد وخروجها، والتي على المؤسسات المصرفية التقيد بها.

4/ قانون أعمال الصرافة:

الذي ينظم عمل المؤسسات العاملة في حقل المصرفية، والشروط التي يجب توافرها في هذه المؤسسات، وعلاقتها مع المصرف المركزي.

5/ نظام مكاتب التمثيل:

الذي يصدره المصرف المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية التي ترغب في فتح مكاتب تمثيل لها في بلد المصرف المركزي، فيحدد هذا النظام شروط فتح مكتب تمثيل، والأعمال التي يمارسها من أجل جمع البيانات وخدمة عملائه. (نوي، 2009/2008، صفحة 03)

### المطلب الثالث: وظائف وأهمية الجهاز المصرفي

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجوده، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها، ومن خلال هذا المطلب سوف نعرض أهم وظائف الجهاز المصرفي وأهميته.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

الفرع الأول: وظائف الجهاز المصرفي

تبرز وظائف الجهاز المصرفي من خلال مؤسساته المختلفة والوظائف التي تقوم بها والمتمثلة في ما يلي: (لطرش،

2003، الصفحات 40-41)

1/ وظائف البنك المركزي:

تتمثل وظائف البنك المركزي في :

-البنك المركزي هو بنك الاصدار: أي الاصدار النقدي أو اصدار العملة.

-البنك المركزي هو بنك الحكومة: يقوم بمختلف الأعمال المصرفية لخدمة الحكومة.

-البنك المركزي هو بنك البنوك: فهو الملجأ الأخير للإقراض.

2/ وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بأداء مجموعة من الوظائف أهمها:

-قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم اقتراض جزء منها

للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل، وبضمانات معينة للحصول على عائد مناسب من هذه العملية.

-شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبونات لحساب العملاء.

-تحصيل الاوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على العملاء داخل وخارج البنك.

-المساهمة في انشاء المشاريع الاقتصادية ودعمها ماليا، بالإضافة إلى تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد

الوطني.

-تسهيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم. (عبدالباقي، 2016، صفحة 16)

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

3/ وظائف البنوك المتخصصة:

تختلف أنشطة هذه البنوك عن البنوك التجارية، لأن أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل وخبرات خاصة، ومعرفة بطبيعة العمليات مثل النشاط الزراعي أو الصناعي أو العقاري، حيث لا يقتصر عمل هذه البنوك على عمليات الاقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر، إما عن طريق انشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم الخبرات والمشورة في مجال تخصص البنك. (قحف، 2000، صفحة 32)

4/ وظائف البنوك الإسلامية:

تمثل وظائف البنوك الإسلامية في تجميع الأموال وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تحقيق العدالة في التوزيع بعدم التعامل بالفوائد الربوية. (مخلوفي، 2017، صفحة 12)

الفرع الثاني: أهمية الجهاز المصرفي

تساهم البنوك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتقديم العديد من الخدمات بحيث:

- يقدم النظام المصرفي خدمات على رأسها تقديم القروض وتجميع الادخار، فالجهاز المصرفي يحتل مكانة هامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فالبنوك تلعب دور الوسيط بين عارضي النقود وطالبيها، فهي تساهم في توفير مصادر التمويل للمؤسسات والمستثمرين. (مندور، 2013، صفحة 14)

بالإضافة إلى هذا فإنه يهتم ب:

- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير، وتسديد أثمان المستوردات بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لها، وتحويل مخصصات التعليم وغيرها.

- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تحميل رأس المال اللازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

تسهيل اجراءات الحوالات وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة.

-تقدم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

-المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، والشركات السياحية والعقارية.

### المبحث الثاني: ماهية سوق الأوراق المالية

تعتبر سوق الأوراق المالية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، إذ لا تختلف هذه السوق عن بقية الأسواق الأخرى، من حيث كونها موقعا لالتقاء العرض والطلب، إلا أن أهم ما يميزها هي طبيعة ما يجري التعامل فيه بحيث هي سوق للتمويل وتتضمن عرض وطلب لرؤوس الأموال، كما يطلق عليها أيضا مصطلح بورصة الأوراق المالية. ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض تعريف سوق الأوراق المالية (البورصة) ونشأتها، مكوناتها، الأدوات المتداولة فيها، وظائفها وأهميتها.

#### المطلب الأول: تعريف سوق الأوراق المالية ونشأتها

تعمل الأسواق المالية على تحقيق الموازنة بين قوى العرض و الطلب، ومنح الحرية للمعاملات والمبادلات، وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف ونشأة سوق الأوراق المالية.

#### الفرع الأول: تعريف سوق الأوراق المالية

لقد تعددت تعاريف سوق الأوراق المالية نذكر منها:

- يقصد بسوق الأوراق المالية: «السوق الذي يقوم بعمليات توظيف أموال أو مدخرات المستثمرين وتمويل المشروعات طويلة الأجل عن طريق تسهيل استثمارها في شكل أوراق مالية وتسهيل عمليات تداولها» (السويلم، 2013، صفحة

(35)

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

- ويقصد بها أيضا: «مكان تبادل ولقاء بين العرض والطلب على رؤوس الاموال طويلة الأجل والمتمثلة في القيم المتداولة خاصة الأسهم والسندات». (محفوظ، 2002، صفحة 44)

- كما تعرف بأنها: «سوق منظمة وفقا لقوانين ولوائح محددة تحت اشراف جهة رقابية يتم التعامل فيها بطريقة علنية في الأوراق المالية التي سبق اصدارها وقيدت بمداولها بيعا وشراء، بأسلوب المزايدة عن طريق وسطاء مرخصين بالتعامل في هذه السوق». (شعراوي، 2015، صفحة 15)

- كما يمكن أن يكون سوق الأوراق المالية مكانا متطورا للغاية في السوق حيث يتم تداول الأسهم، وفي نفس الوقت هو أمر محوري لخلق وتطوير قوى وتنافسي للاقتصاد، إنه مفتاح للتحويلات الهيكلية في أي اقتصاد. (Najib M.H.Masoud, 2013, p. 789)

الفرع الثاني: نشأة سوق الأوراق المالية

يوجد لكل بضاعة سوق لتبادلها بين الباعين والمشتريين، كذلك للمال سوق يباع ويشترى فيها يسمى سوق الأوراق المالية.

يعود تاريخ انشاء البورصة إلى الامبراطورية الرومانية التي قامت بتجميع الأموال من المدخرين لبناء روما، فالمشاريع الضخمة ولدت لها الحاجة لتجميع أموال ضخمة فكانت فكرة اللجوء لأفراد المجتمع وتوزيع عباء الاستثمار عليهم، إلا أن سوق الأوراق المالية المنظم بالمفهوم الحديث لم يظهر إلا بعد قرون عديدة من انتميار الامبراطورية الرومانية، وكان ذلك في امستردام سنة 1611م حيث تم لأول مرة اصدار أسهم سعرها وفق قانون العرض والطلب، وذلك من طرف الشركة الألمانية الهند الشرقية، وتم إنشاء أول بورصة حديثة في باريس سنة 1719م، وتم وضع التشريع الذي ينظم هذه المهنة سنة 1720م، تلاها بعد ذلك في سنة 1771م سوق لندن للأوراق المالية، وفي سنة 1790م بورصة فيلاديفيا أول بورصة في الولايات المتحدة.

أما اليوم فقد أصبحت كل الدول المتقدمة تملك سوق للأوراق المالية، وكذا الدول النامية تحاول أن تحذو حذوها بإنشاء أسواق للأوراق المالية والتي اصطلح عليها تسمية الأسواق الناشئة. (زيطاري، 2005/2004، الصفحات 12-13)

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

### المطلب الثاني: تقسيمات سوق الأوراق المالية والأدوات المتداولة فيها

سوق الأوراق المالية سوقين، سوق الإصدار أو السوق الأولية، وسوق التداول أو السوق الثانوية التي يتم خلالها تداول مختلف الأدوات، وستتطرق في هذا المطلب إلى تقسيمات سوق الأوراق المالية والأدوات المتداولة فيها.

#### الفرع الأول: تقسيمات سوق الأوراق المالية

تنقسم سوق الأوراق المالية كما يلي: (مناصرية، 2016/2015، الصفحات 106-111)

#### أولاً: السوق الأولية

تمثل الأسواق الأولية تلك الأسواق التي يتم فيها إصدار وبيع وشراء الأوراق المالية للمرة الأولى من قبل الجهات المصدرة لتلك الأوراق، وتسمى هذه السوق كذلك سوق الاصدارات الجديدة، وبمجرد بيع الأوراق المالية ولو مرة واحدة تنتقل للسوق الثانوية.

#### ثانياً: السوق الثانوية

هي تلك السوق التي يتم من خلالها تداول القيم المنقولة "الأوراق المالية" التي سبق إصدارها في السوق الأولية، كما يطلق عليها أيضا سوق التداول، وأهم ما يميزها أنها توفر للأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية عنصر السيولة، كما يمارس عمليات البيع والشراء في هذه السوق مجموعة من الوسطاء المتمثلين في البنوك والمؤسسات المالية المختصة، الوسطاء من وكلاء الصرف وغيرهم.

وتنقسم هذه السوق إلى: سوق منظمة "رسمية" وسوق غير منظمة "غير رسمية".

#### 1/ السوق المنظمة "الرسمية":

يطلق عليها بورصة الأوراق المالية وهي تمثل الهيئة الرسمية التي تتولى التعامل بالأوراق المالية، ويكون لها مكان محدد يتم فيه التداول.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

2/ السوق غير المنظمة "غير الرسمية، سوق موازية":

هي سوق المفاوضة غير رسمية وغير مركزية، يجري التعامل فيها بصفة أساسية على الأوراق المالية غير المقيدة في جداول أسعار الأسواق الرسمية، وتميز فيها بين سوقين سوق ثالث يتكون من منشآت السمسرة من غير الأعضاء في السوق المنظمة، وسوق رابعة ما يميزها هو تجاوز الوساطة لشركات السمسرة باتجاه التعامل المباشر ما بين المؤسسات الكبيرة والمعاملات الضخمة.

الفرع الثاني: الأدوات المتداولة في سوق الأوراق المالية

تتميز سوق الأوراق المالية بتعدد أدواتها وهي كالآتي:

أولاً: الأسهم

تتصف أسهم رأس المال بالدوام أي ليس لها تاريخ استحقاق محدد لظالم أن الشركة قائمة ومستمرة، ولكن من حق حملة الأسهم الحصول على صافي الدخل، وكذلك المتبقي من أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات الأخرى ذات الأولوية في السداد، ويعني هذا أن احتمال أن يحصل أصحاب الأسهم العادية على عوائد أكبر من العائد الذي يحصل عليه حاملي السندات (حيث تحصل السندات على عائد ثابت)، لكن من المخاطر التي يتعرض لها الملاك أكبر ظالم أن حقوقهم مرتبطة بالدخل المتبقي بعد سداد الالتزامات ذات الأسبقية.

ومن ناحية أخرى لا يوجد أي التزام قانوني لدفع توزيعات حيث تتم بناء على رأس مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية

العمومية للمساهمين. (الخطيب، 2012، الصفحات 32-33)

ثانياً: الأسهم الممتازة:

تقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية، فهي تجمع بين النوعين في خصائصهما، فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم العادية، وكذلك الحال عن التصفية، وهي تشبه الأسهم في تواجدتها فهي دائمة رغم الاتجاه الحالي لتكوين احتياطات لإعادة شراء هذه الأسهم، وتدفع التوزيعات بعد

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

الضريبة كما يتم بالنسبة للأسهم العادية، فهي لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفى من الضريبة. (الخطيب، 2012، صفحة 33)

ثالثا: السندات:

عبارة عن صك قابل للتداول تصدره شركة أو شخص معنوي ويتعلق بقرض طويل الأجل. (الحمزة، 2009، صفحة 28)

حيث يوجد عدة أنواع مختلفة من السندات، كالسندات المضمونة بأصول، والسندات العادية، والسندات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، بحيث أن كل هذه الأنواع لها تاريخ استحقاق محدد، إذ ينبغي أداء هذه الالتزامات، ولحملة هذه السندات الحق في الحصول على دخل ثابت، إما يدفع سنويا ، أو نصف أو ربع سنوي، بصرف النظر عن الدخل الذي حققته الشركة يحصل حملة السندات على الفوائد قبل دفع توزيعات الملاك، مع الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم إذ ما تم بيع أو تصفية أصول الشركة، وإذا توقفت أو تعثرت الشركة في سداد أي من هذه الحقوق (الفوائد وأصل القرض) فهذا يعني الإفلاس القانوني للشركة. (الشريفات، 2006، صفحة 58)

رابعا: الأوراق المالية المهجنية أو المشتقة:

هي عبارة عن عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمارا لأصل المال في هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري.

وتنقسم هذه المشتقات إلى أربعة أنواع هي: (عيساوي، 2017، الصفحات -127-175-189-256)

- 1/ العقود المستقبلية: هي التزام تعاقدي ملزم نمطي إما لبيع أو شراء موجود معين بسعر معين، وبتاريخ معين في المستقبل.
- 2/ العقود الآجلة: هي اتفاق بين طرفين على شراء/ بيع كمية محددة من الموجودات في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد بين طرفي العقد الآجل.



## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

3/ عقود الخيار: هي عقود تعطي للمشتري الخيار أو الحق لشراء أو بيع الأصل المالي بسعر محدد ويسمى بسعر الممارسة، في غضون فترة محددة من الزمن، ويلتزم البائع بالخيار لشراء أو بيع أداة مالية للمشتري إذا كان مالك الخيار يمارس حقه في البيع أو الشراء.

4/ عقود المبادلة: هي اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة في المستقبل ومحددة، وتسمى الأطراف التي توافق على التبادل باسم الأطراف المتبادلة.

### المطلب الثالث: وظائف وأهمية سوق الأوراق المالية

تلعب سوق الأوراق المالية أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك من خلال مختلف الوظائف التي تقوم بها، وفيما يلي سوف نعرض وظائف سوق الأوراق المالية وأهميتها الاقتصادية.

#### الفرع الأول: وظائف سوق الأوراق المالية

تقوم البورصة بعدة وظائف هامة ورئيسية بالإضافة إلى قيامها ببعض الوظائف الفرعية أو الثانوية أو المكملة للوظائف الرئيسية.

ونوضح ما سبق كما يلي: (عبدالعظيم، 2012، الصفحات 35-36)

#### 1/ بيع وشراء الحقوق على الأصول أو الثروة:

تقوم البورصة بنقل حقوق الملكية على الأصول أو الثروة دون المساس بها، حيث تظل الشركات بأصولها وخصومها دون تصفية في حالة بيع وشراء الأسهم أي أنها تساهم في استقرار أوضاع الشركات التي تصدر أسهما، حيث يتغير الملاك حملة الأسهم دون حدوث أدنى تغيير في الأصول المادية.

#### 2/ توفير السيولة السريعة للمستثمرين:

حيث تساعد البورصة على توفير السيولة السريعة للمستثمر الذي يحتاج إلى هذه السيولة من خلال بيع الأوراق المالية كلها أو بعض منها في أي وقت وبأفضل أرباح ممكنة، بحيث يتوقف نشاط التعامل على بعض العوامل الداخلية والتي

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

تشمل مدى السماح بعمليات البيع على اختلاف أنواعها الحاضرة والأجلة، أما العوامل الخارجية فتتعلق بحجم قاعدة ملكية الأسهم والسندات المقيدة في البورصة أي مدى كبر حجم الشركة، اذ يقلل احتكار قلة المساهمين من امكانية البيع أو التخلص من الأسهم.

3/ تحديد أسعار مناسبة للأوراق المالية:

حيث تقوم البورصة بتسجيل حركة أسعار التداول لجميع الصفقات وبيان عروض البيع وطلبات الشراء في سوق المنافسة التامة، تتحدد فيها الأسعار طبقاً لظروف العرض والطلب، وذلك في اطار من الافصاح والشفافية التي يحرص عليها القانون على توافرها في السوق.

4/ مؤشر لقوة أو ضعف الاقتصاد القومي:

حيث تعتبر البورصة مرآة حقيقية عن مدى قوة أو ضعف الاقتصاد القومي فعندما يرتفع معدل النمو الاقتصادي يتجه نشاط التعامل في البورصة إلى الازدهار، وتعكس البورصة مدى نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية والمالية في تحقيق أهداف النمو والتشغيل والاستثمار.

5/ وظيفة تمويلية:

حيث توفر البورصة التمويل اللازم للمشاريع الجديدة والحصول على التمويل اللازم للتوسعات الاستثمارية والتجديد والتطوير التكنولوجي.

6/ وظيفة المضاربة:

حيث توفر البورصة مجموعة من الخبراء في مجال التحوط ضد المخاطر وعدم التأكد.

ثانياً: الوظائف الفرعية لسوق الأوراق المالية

وتشمل هذه الوظائف ما يلي: (عبدالعظيم، 2012، الصفحات 36-41)

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

- 1/ التحوط ضد المخاطر الاستثمارية: مثل مخاطر تقلبات الأسعار.
  - 2/ تنوع الاستثمارات: حيث يتمكن المستثمر من الحصول على أسهم ملكية في أنشطة متعددة متفاوتة في الآجال وفي درجة المخاطر.
  - 3/ وظيفة الرقابة: تعتبر جهة رقابية خارجية غير رسمية على أداء الشركات.
  - 4/ توجيه المدخرات لمجالات الاستثمار المرهبة: أي التوجيه إلى المشروعات الأكثر ربحية سواء على المدى القصير أو في الأجل الطويل.
  - 5/ التعويض عن التضخم: حيث يؤدي الاستثمار في الأوراق المالية إلى التقليل من مخاطر ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود التي يعوضها ارتفاع الأسعار السوقية للأسهم والسندات.
  - 6/ نشر الوعي المالي والاستثماري: من خلال الإفصاح والشفافية.
- الفرع الثاني: أهمية سوق الأوراق المالية

تكمن أهمية سوق الأوراق المالية فيما يلي: (برهوم، 2016، الصفحات 209-210)

- تمكين الشركات العامة والخاصة التي لها شكل شركة مساهمة من فتح رأسمالها أو الرفع منه.
- هي وسيلة لقياس أصول المؤسسة المدرجة.
- أداة تمويل مباشرة للاستثمارات وذلك عن طريق الادخار العام.
- تعتبر وسيلة لتوفير سيولة الادخار للمستثمرين على المدى الطويل.
- هي أداة لتسيير المخاطر.
- من خلالها يتمكن حامل الأوراق المالية من تحويل هذه الأخيرة إلى سيولة نقدية عند الضرورة.
- توفير تشكيلة متنوعة من أدوات الاستثمار، كما تعتبر الأوراق المالية المدرجة فيها ضمانات مقبولة لدى البنوك عند منح حاملها قروضا.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

بالإضافة إلى هذا هناك أهمية لسوق الأوراق المالية بالنسبة للعائلات والمستثمرين وتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

(عبد الحميد، 2018، صفحة 93)

- من منظور المردودية:

تمكن القطاع العائلي من توظيف مدخراته في القيم المنقولة المعروضة بالبورصة لأجل الحصول على عوائد.

- من المنظور الضريبي:

هناك إعفاءات ضريبية على القيم المنقولة (السندات)، ويعد هذا من الحوافز التي تشجع القطاع العائلي على توظيف

أموالهم في الأوراق المالية.

- من منظور فائض القيمة:

من خلال عمليات المضاربة بيعا وشراء واستغلال الفوارق في الأسعار لتحقيق الأرباح منها.

### المبحث الثالث: علاقة الجهاز المصرفي بسوق الأوراق المالية ودوره في تفعيلها

تلعب البنوك دورا فعالا في الاقتصاد، فكلما كانت نشيطة كلما زادت من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبالتالي هي

شرط أساسي لإنجاح وتطوير سوق الأوراق المالية، فهي تعمل في سوق الأوراق المالية لحسابها الخاص فتقوم بالاستثمار في

الأوراق المالية، أو تعمل كوسيط مالي بإحدى الطريقتين كاملة النشاط أو محدودة النشاط، وسيتم من خلال هذا المبحث

عرض كل من تأثير تدخل البنوك على نشاط سوق الأوراق المالية ودور البنك المركزي في ذلك، دور البنوك كوسطاء في

سوق الأوراق المالية، وفي الأخير دور البنوك التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية.

### المطلب الأول: تأثير تدخل البنوك على نشاط سوق الأوراق المالية

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ادخال البنوك في الأسواق المالية، كما لعبت البنوك المركزية دورا هاما في تسهيل

هذه العملية، وفيما يلي سنتناول أسباب تدخل البنوك في نشاط سوق الأوراق المالية ودور البنك المركزي في ذلك.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

الفرع الأول: أسباب تدخّل البنوك في نشاط سوق الأوراق المالية

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في إقحام البنوك في عالم الأسواق المالية وجعلها وسطاء ماليين ومنها ما يلي:

(وهيئة، 2016/2015، صفحة 63)

- تكلفة المعلومات العالية.
- تكلفة المعاملات (الصفقات) العالية.
- عجز المستثمر على شراء أوراق مالية ذات سعر مرتفع.
- تخصص الوسطاء في التعامل في الأوراق المالية.

الفرع الثاني: دور البنك المركزي

يقوم البنك المركزي من أجل تسهيل الدخول إلى سوق الأوراق المالية وتمييزها بما يلي: (زهرة، 2005، صفحة 124)

- توفير التشريع اللازم لتحقيق التحرير المالي بالشكل الذي يتيح للمصارف توسيع نشاطاتها الائتمانية لتشمل الائتمان متوسط وطويل الأجل.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف معالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني.
- السماح للمصارف بالمشاركة في ملكية وإدارة مشروعات إنتاجية تثبت جدارتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: دور البنوك كوسطاء في سوق الأوراق المالية

تقوم البنوك بالعديد من الأدوار والوظائف التي تجعلها قادرة على تنمية سوق الأوراق المالية، وفي هذا المطلب سنتناول

مهام البنوك كوسطاء في سوق الأوراق المالية وكيفية الصرف في الأوراق المالية والترويج للاكتتاب فيها.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

الفرع الأول: مهام البنوك كوسطاء

يختلف دور الوسطاء الماليين حسب نوع السوق التي ينشطون فيها فنجد ما يلي: (عبدالرحمن، 2012/2011،  
صفحة 139)

- دور الوسطاء الماليين في البورصة المسيرة بالأوامر: حيث يتمثل دور الوسطاء في هذه البورصة في جمع أوامر  
الشراء والبيع، مقابلتها ثم فرزها، بعبارة أخرى ينحصر دوره في الوساطة فقط، في البورصات الأمريكية يكلف  
الوسطاء بتنظيم وتنشيط الصفقات المتعلقة بالقيم التي أوكلت إليهم خصوصا محاربة التحركات أو التغيرات  
المفاجئة للأسعار في الآجال القصيرة بالقيام بدور المستثمر الآخر، مع العلم أنهم لا يستطيعون الشراء بسعر  
مرتفع من سعر آخر عملية بيع.
- دور الوسطاء الماليين في البورصة المسيرة بالأسعار: يقترح الوسطاء المعروفون باسم صناع السوق باستمرار سعر  
الشراء وسعر البيع للأوراق المالية مختلفين بذلك عمليات التبادل، يمثل الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع مكافأة  
المؤسسات المتحكمة في السوق ومنه كلما كان الفرق ضعيفا كانت المكافأة التي يحصل عليها الوسطاء ضعيفة،  
لكن حجم الصفقات يكون مرتفعا، بينما كلما كان حجم الأوراق المالية كبيرا كلما ارتفع الفرق بين سعر  
العرض والطلب نظرا للصعوبة التي يجدها الوسطاء في توظيفها في السوق، وبمجرد اجراء الصفقات والاتفاق  
عليها على الوسيط عرضها في السوق باحترام شروط المدة الزمنية.

الفرع الثاني: الترويج للاكتتاب في الأوراق المالية وكيفية التصرف فيها

تقوم المصارف بالترويج للاكتتاب في الأوراق المالية بعد تقديم بيان الاكتتاب إلى هيئة، حيث يكون هناك اعداد لحملة  
الدعاية، وبعدها التصرف في هذه الأوراق المالية عند الاكتتاب فيها.

أولا: الترويج للاكتتاب في الأوراق المالية

يتزايد دور المصارف في ترويج وخدمة الاكتتاب في الأوراق المالية بسبب تعقد اجراءات تأسيس الشركات وتعدد  
اجراءات الاصدار.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

وتتم عملية الترويج كما يلي: (الحمداي، 2015، صفحة 20)

- 1/ تولي الاعلان عن الاكتتاب وشروطه ومزاياه من خلال عدة سبل.
- 2/ وضع لوحات إعلانية في أماكن بارزة في مقراته المختلفة وخاصة الأماكن التي يتردد عليها عملاؤه.
- 3/ الإعلان عن الاكتتاب في وسائل الإعلام المختلفة (صحافة أو إذاعة وتلفزيون).
- 4/ طبع المصرف نشرات وكتيبات تتضمن مزايا الاكتتاب وشروطه والمركز المالي للشركة المصدرة.
- 5/ توزيع النشرات على عملاء المصرف المتكررين عليه.
- 6/ ارسال النشرات للعملاء على عناوينهم المسجلة عنده وغالبا يلجأ المصرف إلى كل هذه الصور مجتمعة بهدف تكتيف الدعاية لجعل المستثمرين والمدخرين على توظيف أموالهم ومدخراتهم في الاكتتاب في الأوراق المالية والمصرف يقوم بهذا الدور بوصفه وكيلًا عن الشركة أو الجهة المصدرة للأوراق المالية محل الاكتتاب، ومن ثم يلتزم بالالتزامات التي يفرضها القانون على هذه الجهة.

ثانيا: كيفية التصرف في الأوراق المالية

يمكن للبنوك أن يتصرفوا في الأوراق المالية بإحدى الطرق الآتية: (حنفي، 2007، الصفحات 259-260)

- بنظام السحب السنوية: حيث تقوم الشركة كل سنة بسحب مجموعة من الأرقام تدفع قيمتها لأصحابها، ويكون ذلك عن طريق الشركة نفسها أو تكليف أحد البنوك بذلك.
- البيع قبل انقضاء موعد السند: ويتم ذلك عن طريق عرض السندات للبيع عن طريق البورصة.
- الانتظار لنهاية المدة: وفي هذه الحالة تقدم السندات للشركة أو أحد البنوك المكلفة بصرف قيمتها، أما بالنسبة للسندات الحكومية فيكون التصرف فيها قبل نهاية المدة بالبيع عن طريق البورصة أو الانتظار لنهاية المدة وتقديمها لأحد البنوك لصرف قيمتها من البنك المركزي.

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

وفي حالة انخفاض الأسعار بالبورصة ووجود فائض نقدي لدى الدولة تقوم بالشراء بالسعر المنخفض، وبذلك تحقق ربحاً من هذه العملية.

وتختلف الأسهم والسندات عن الشهادات الادخارية بأنواعها في أن الثانية عبارة عن ودائع تدفع عند الطلب من البنك المصدر دون الحاجة لبيعها عن طريق البورصة.

### المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف والأدوار التي تجعلها قادرة على تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى دور البنوك التجارية في دعم الاستثمار في السوق، انشاء وتأسيس المؤسسات العاملة في السوق وفي الأخير أمناء الاستثمار.

#### الفرع الأول: دعم الاستثمار في السوق

تحفز المصارف التجارية المتعاملين معها على الاستثمار في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال منحهم القروض لغرض شراء الأوراق المالية، اذ يقوم المستثمر بسداد جزء من قيمة هذه الورقة والباقي يتم سداده بأموال يقترضها من المصرف بضمان الأوراق المالية محل الصفقة، ويضاف إلى ذلك قيام المصرف بعمليات الترويج لأسهم وسندات الشركة والمشروعات الاقتصادية، وحيث الجمهور للاكتتاب برؤوس أموالها ويتوقف نجاح هذه العملية على ثقة الجمهور بالمصرف التجاري، ومدى قوته في المجتمع، وتقوم البنوك بالمفاضلة بين الأوراق المالية كما يلي: (الشيياوي،

2016، الصفحات 31-33)

- تحديد المستوى المقبول من المخاطر: هناك نوعين من المخاطر، مخاطر عادية ومخاطر خاصة ولكن هذه الأخيرة يمكن أن تتعرض لها الأوراق المالية بدرجات متفاوتة مثل خطر عدم القدرة على الوفاء بالفوائد في تاريخ استحقاقها.

- نطاق التنوع: يعد التنوع أداة فعالة للتغلب على مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، فقد تقتصر السياسات على الاستثمار في الأوراق المالية المصدرة من طرف الحكومة مثلاً.



## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

- العائد المطلوب على الاستثمار: ينبغي تحديد اطار العائد الذي يمكن أن يقبله البنك على الاستثمار، ويتمثل العائد في جزئين، الجزء الأول يكفي لتعويض البنك عن مجرد حرمانه من تلك الأموال التي ستوجه لشراء الأوراق المالية ويطلق عليه بالعائد مقابل عنصر الزمن، أما الجزء الثاني فيتمثل في العائد الذي يكفي لتعويض البنك عن المخاطر التي تتعرض لها الأموال المستثمرة.
- الأوراق المعفاة من الضريبة وغير المعفاة: تتم عادة المفاضلة بين الأوراق المالية على أساس معدل الضريبة الذي تخضع له أرباح المصرف.
- هيكل اتخاذ القرارات: تنص سياسات الاستثمار وعلى المستويات الادارية المسموح لها بشراء وبيع الأوراق المالية، والحد الأقصى لقيمة الشراء والبيع الذي يمكن أن يقوم كل مستوى.
- التنسيق بين متطلبات الربحية والسيولة: أي توجيه المواد المتاحة للاستثمارات التي على درجة عالية من الجودة ويحل تاريخ استحقاقها في وقت غير بعيد.

الفرع الثاني: انشاء المؤسسات العاملة في السوق

تسعى المصارف التجارية إلى إنشاء العديد من المؤسسات العاملة في السوق المالية نذكر منها: (الشيابوي، 2016،

صفحة 34)

- صناديق الاستثمار: تساهم المصارف في سوق الأوراق المالية من خلال إنشاء ما يسمى بصناديق الاستثمار، وهي عبارة عن خصومات خاصة تستهدف أغراضا خاصة تتمثل في تجميع المدخرات من الأفراد في صندوق تديره شركة ذات خبرة استثمارية لقاء عمولة معينة، وتهدف هذه الصناديق إلى خدمة المستثمرين الذين يصعب عليهم ادارة أموالهم بمفردهم، إضافة إلى أصحاب المدخرات الصغيرة الذين لا يملكون القدر الكافي من المال لتكوين محافظ استثمارية.
- شركات التأمين: هي مؤسسات مالية تقوم على بتجميع الادخار بوسائل مختلفة من المؤسسات والأفراد، فضلا عن مشاركة المشروعات العامة في رؤوس أموالها ووظائفها، ولكن مع الاحتفاظ لها بالطابع التجاري الخاص، لذا

## الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية

فهي تصدر سندات وبواليص التأمين بمختلف أنواعها، كما تستخدم هذه الأموال للمضاربة في سوق الأوراق

المالية على الأسهم

والسندات والأوراق المالية الحكومية والأجنبية بقصد تنشيط حركة إنشاء المشروعات.

الفرع الثالث: اضطلاع المصارف بأداء أمناء الاستثمار (الشيباوي، 2016، الصفحات 34-35)

نشأت المصارف لتقدم خدمات أمناء الاستثمار لفئة معينة ولاسيما فيما يتعلق باستثمار مدخراتهم، إذ يتلقى المصرف مدخرات العملاء ويستثمرها لهم، ويدفع عنها أرباحا غير محددة تزيد وتنقص بحسب ما تحققه الأموال المدخرة حال استثمارها من عائدات، وبالتالي لا يقتصر البنك على الأداء الجيد والسلوك المرضي للعملاء وإنما يتعدى ذلك إلى إدارة محافظ الأوراق المالية لجهات أخرى، التي تعمل كأمناء استثمار أيضا مثل صناديق الاستثمار، شركات الاستثمار وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن جميع الدول التي تبنت قيام سوق أوراق مالية لديها جهاز مصرفي ومؤسسات تمويل متخصصة بدور كبير في تمويل شراء الأوراق المالية، وكذلك فإن حجم الأموال التي يتم تداولها خلال تلك الأسواق هي أضعاف حركة التبادل التجاري، وبما أن التشريعات التي تحكم العمل المصرفي تتطلب عزل محافظ الاستثمار التي يملكها المصرف ضمن محفظة موجوداته عن تلك الأوراق المالية التي يشتريها لصالح غيره ضمن حساب الأمانة، ولهذا يؤدي المصرف عمل أمين الاستثمار بالنيابة عن عملائه.

### خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الجهاز المصرفي له دور كبير في تنشيط الاقتصاد والنهوض به، بما في ذلك سوق الأوراق المالية التي تعتبر القناة التي تمر عبرها تدفقات الأموال والتي تسعى إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، بحيث يقوم الجهاز المصرفي بتنفيذ وتطوير سوق الأوراق المالية بصفته وسيط مالي، عن طريق الاستثمار المباشر أو من خلال إنشاء صناديق الاستثمار التي تمول الاستثمارات ذات الأجل الطويل.

الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته

المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي قبل إصلاحات سنة 1990م

المطلب الثاني: واقع الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 10/90 وأهم تعديلاته

المبحث الثاني: واقع سوق الأوراق المالية الجزائرية

المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر ودوافع إنشائها

المطلب الثاني: تنظيم سير بورصة الجزائر

المطلب الثالث: أسواق بورصة الجزائر وأهم الشركات المدرجة فيها

المبحث الثالث: دور البنوك الجزائرية في تنشيط سوق الأوراق المالية وآفاقها المستقبلية

المطلب الأول: أداء سوق الأوراق المالية الجزائرية (2012/2019م)

المطلب الثاني: نشاط الوسطاء في عمليات سوق الأوراق المالية الجزائرية خلال الثلاثي الأخير لسنة 2019م

المطلب الثالث: معوقات وآفاق سوق الأوراق المالية في الجزائر

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغيرات وتطورت بعد الاستقلال وخاصة بعد صدور أول قانون منظم للعمل البنكي المتعلق بالنقد والقرض 10/90. والذي بدوره تمت عليه العديد من الاصلاحات، وذلك بغرض توفير مناخ ملائم للاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية التي تعتبر بمثابة جهاز لقياس قوة أو ضعف الاقتصاد، ومن أجل هذا كانت سوق الأوراق المالية محل اهتمام الكثير من الدول بما فيها الجزائر. وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي: المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري وأهم اصلاحاته، المبحث الثاني: واقع سوق الأوراق المالية الجزائرية. والمبحث الثالث: دور البنوك الجزائرية في تنشيط سوق الأوراق المالية وآفاقها المستقبلية.

### المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري وأهم اصلاحاته

لقد شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورات هامة نتيجة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، الذي يعتبر نقلة نوعية في مجال النشاط المصرفي الجزائري، ومن خلال هذا المبحث سنتناول واقع الجهاز المصرفي قبل اصلاحات سنة 1990م، واقع الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 10/90 وأهم تعديلاته.

### المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي قبل اصلاحات سنة 1990م

عرفت الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينات بعض التحولات والتعديلات في الجهاز المصرفي من خلال عدة مراحل سيتم التطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1970) (عبد الحميد، 2010/2009، الصفحات 95-96)

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تشكيل نظام مصرفي من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وبدأت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية وهي: الخزانة، البنك المركزي الجزائري، وإنشاء البنوك التجارية.

أولاً: الخزانة العمومية

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

أنشأت الخزينة العمومية بعد عزلها عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962م، وقد أسندت لها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة وباعتبارها وسيطا ماليا وأداة في يد السلطات فهي تقوم:

- منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.
- تسيير ميزانية الدولة وتنفيذ العمليات المتعلقة بالإيرادات والنفقات.
- منح الضمانات للمؤسسة العمومية في حالة لجوئها للاقتراض، الأمر الذي يجعلها تتحمل خطورة عسر تسديد القروض.
- الاشراف على مؤسسة الاصدار بهدف الاستفادة من أي تسييق يخول لها تمويل رصيد عملياتها في طريق الإصدار النقدي، وكذلك فإنه بإمكان الخزينة العمومية أن تطلب قروضا خارجية، وتضمن قروضا خارجية تقوم المؤسسات العمومية بطلبها. (عبدالحمد، 2010/2009، صفحة 96)

ثانيا: البنك المركزي الجزائري

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963م وفقا للقانون رقم 62-149 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962م، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي. (العيد، 2010/2011، صفحة 03)

أسندت للبنك المركزي وظيفة الإصدار النقدي، ومراقبة وتنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القروض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما كلف البنك المركزي بشكل استثنائي ومرحلي بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة فروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا. (صالح، 2005، صفحة 50)

ثالثا: إنشاء البنوك التجارية

تم إنشاء العديد من البنوك التجارية المعتمدة من طرف الدولة وهي: (سلام، 2012/2011، الصفحات 104-

105)

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في

### الجزائر

- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 1963/05/07م بموجب القانون رقم 165/63، ومع تغيير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير اسمه فأصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD) ووضع تحت وصاية وزارة المالية.
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 227/64 المؤرخ في 10 أوت 1964م.
- إنشاء البنك الوطني الجزائري (BNA) في تاريخ 13 جوان 1966م بمرسوم رئاسي رقم 178/66 لسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية، وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي.
- إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 1966/12/29م بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 1966/12/29م، المعدل والمتمم بالأمر رقم 75/67 المؤرخ في 1967/05/11م، والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.
- إنشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 204/67 بتاريخ 1967/11/01م.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات للجهاز المصرفي (1971م/1989م)

بدأت فترة الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري بحلول سنة 1971م، وذلك بغية السير الحسن للسياسات المالية، وإعادة النظر في قنوات التمويل، وتم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وأهم المبادئ التي تحكم هذه السياسة التمويلية، وفي بداية الثمانينات تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي تماشيا مع إصلاح المؤسسات الاقتصادية الأخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحرص دور البنك في شبك لخدمة المؤسسات العمومية، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والذين انبثق عنهما كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بتاريخ 1982/03/13م، بنك التنمية المحلية (BDL) في 1985/04/30م.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

أما خلال الفترة 1986م إلى غاية 1989م فقد تم صدور قانون 12/86 المؤرخ في 19/08/1989م الخاص بنظام البنوك والقرض، وقانون 01/88 الصادر في 12/01/1988م المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية. (سلام، 2012/2011، الصفحات 105-106)

### المطلب الثاني: واقع الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 10/90 وأهم تعديلاته

بالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح أنه لا يكفي الانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض، كما عرف هذا القانون تعديلين اثنين.

الفرع الأول: هيكل النظام البنكي وفق قانون النقد والقرض 10/90

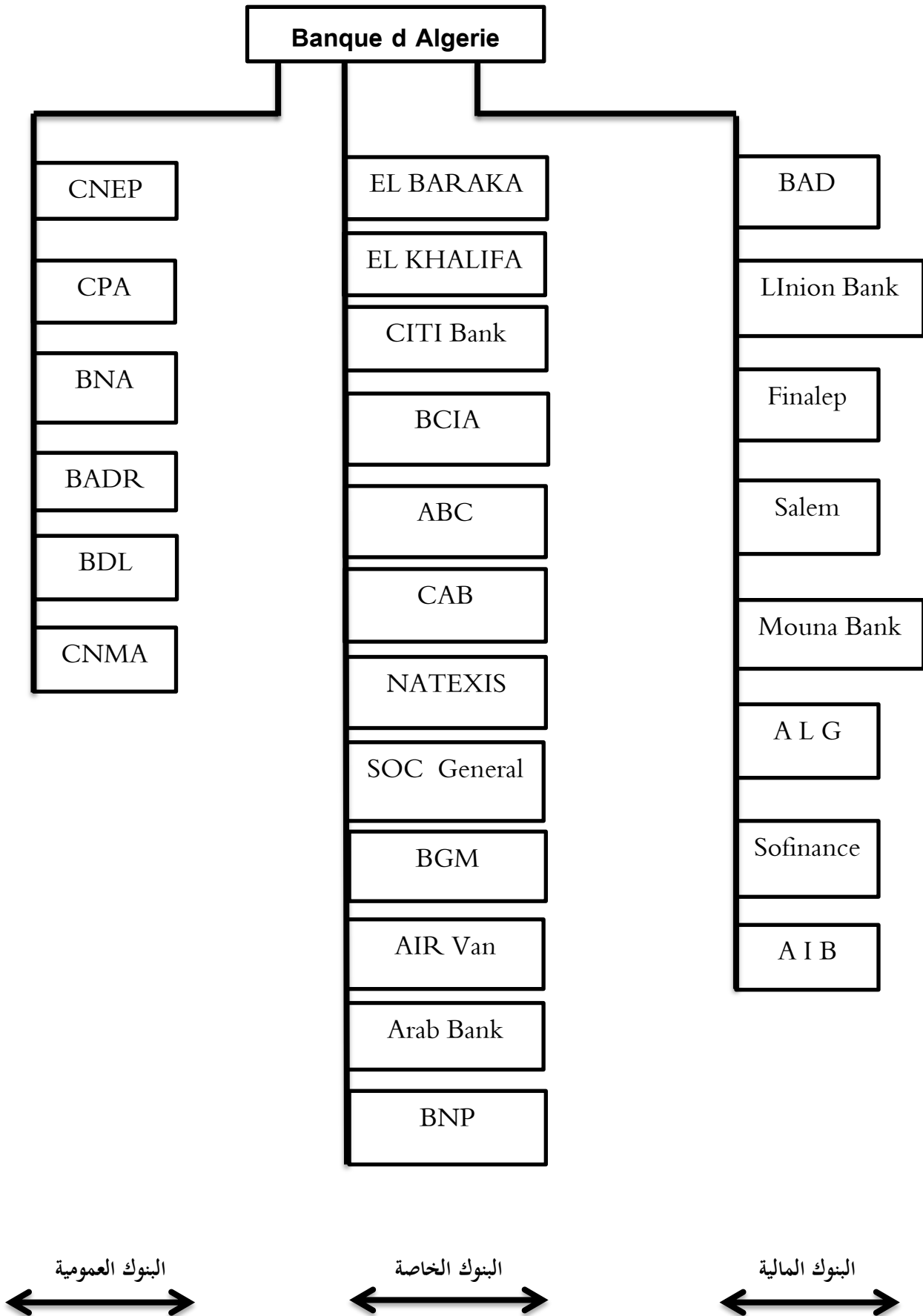
لقد وضع قانون النقد والقرض آليات جديدة للتمويل ووضع هيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين: (علي، 2006/2005، صفحة 41)

- البنك المركزي يعد الملجأ الأخير للاقراض.
- قطاع البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي لجمع المدخرات ومنح الائتمان.

الشكل رقم (01): هيكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001م

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في

### الجزائر





## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على: بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 41.

الفرع الثاني: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 10/90

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للجهاز المصرفي، إلا أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدوره، كان من الضروري إعادة تهيئة نتيجة ظهور بعض الثغرات، خاصة الادارية منها ومن أهم هذه التعديلات مايلي:

أولا: الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض:

إن الأمر 01/01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001م، يعتبر كأول تعديل عرفه قانون النقد والقرض 10/90، حيث شمل هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الادارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون ويهدف هذا التعديل إلى: (المادة 02 من الأمر 01/01، 2001)

- تحقيق الانسجام بين السلطة التنفيذية (الحكومة) وبنك الجزائر.
- الفصل بين مجلس ادارة البنك الجزائر والسلطة النقدية (مجلس النقد والقرض). وبموجب هذا التعديل أصبح تسيير بنك الجزائر وادارته ومراقبته يتولاه محافظ يساعده ثلاثة نواب للمحافظ، مجلس الادارة ومراقبان.

ثانيا: الأمر 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض:

لقد جاء التعديل الثاني لقانون النقد والقرض عن طريق الأمر الرئاسي 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003م، المتعلق بالنقد والقرض نتيجة ضعف أداء النظام البنكي، وذلك بعد افلاس بنك الخليفة والبنك التجاري، وكان مضمونه: (محبوب، 2011/2010، الصفحات 146-147)

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

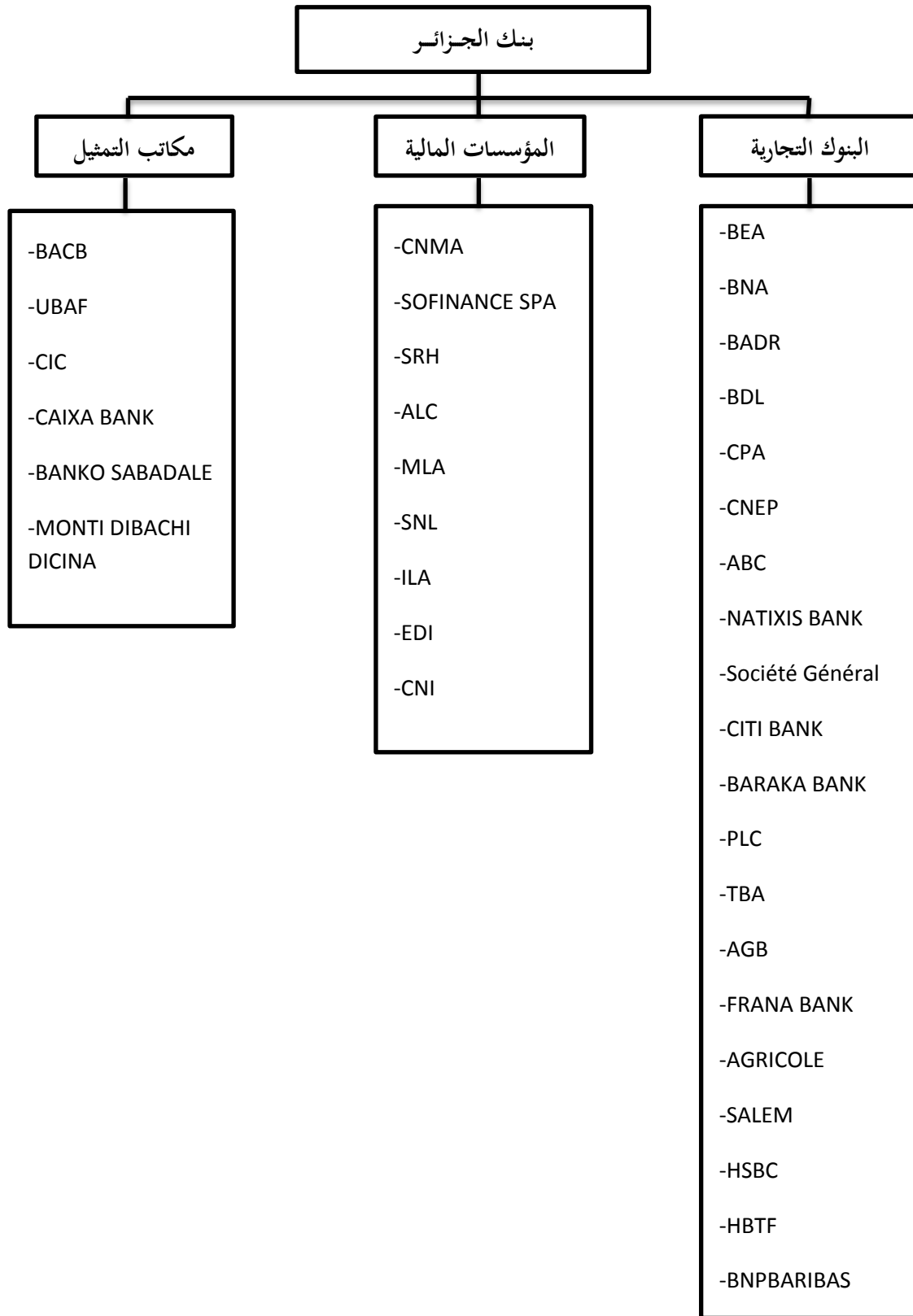
- تعديل تشكيلة مجلس النقد والقرض وتوسيع مهامه كسلطة نقدية.
- تعديل تشكيلة اللجنة المصرفية، حيث أصبحت تتكون من المحافظ، قاضيين منتدبين من المحكمة العليا، وثلاث أعضاء يتم اختيارهم بحكم الكفاءة في المجال البنكي والمالي والمحاسبي، بالإضافة إلى تأسيس جمعية مصرفيين جزائريين يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية الانخراط فيها، أما أهدافه فكانت كما يلي:
  - السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحياته.
  - تدعيم التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في الميدان المالي.
  - توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى ادخار الجمهور.

الفرع الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري المالي

الشكل رقم (02) هيكل الجهاز المصرفي الجزائري المالي.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في

### الجزائر



المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر:

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

[www.BANKOfAlgeria.dz](http://www.BANKOfAlgeria.dz) consulte le : 15/02/2020.

### المبحث الثاني: واقع سوق الأوراق المالية الجزائرية

تتميز سوق الأوراق المالية في الجزائر كغيرها من الدول النامية بمحدودية آدائها، فقد فقدت بعدة تطورات منذ نشأتها نتيجة سلسلة من الإصلاحات الناجمة عن الأزمة البترولية سنة 1986م، والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة بورصة الجزائر ودوافع انشائها، تنظيم بورصة الجزائر و أسواق بورصة الجزائر وأهم الشركات المدرجة فيها:

#### المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر ودوافع إنشائها

لقد كانت الجزائر تعتمد في سياستها على التخطيط المركزي إلى غاية وقوعها في الأزمة الاقتصادية، وفشل نظامها المالي مما استدعى تأسيس سوق للأوراق المالية في الجزائر، ومن ثم سوف نتناول في هذا المطلب مراحل نشأة بورصة الجزائر للأوراق المالية ودوافع إنشائها.

#### الفرع الأول: مراحل نشأة سوق الأوراق المالية الجزائرية:

لقد كان التفكير في إنشاء مثل هذه المؤسسة بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، التحول إلى اقتصاد السوق من خلال إعادة الهيكلة حيث مر إنشاؤها بثلاث مراحل تعتبر الأولى تمهيدية، وتتلخص فيما يلي: (شمعون، 2005، الصفحات 79-80)

أولاً: المرحلة التقريرية (1992/1990م): في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة اجراءات من بينها إنشاء مؤسسة سميت بشركة القيم المنقولة (S.V.M) تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية، أما رأسمال هذه الشركة فلقد قدر ب: 3200.00 دينار، يديرها مجلس ادارة متكون من ثمانية أعضاء، كل عضو يمثل أحد الصناديق المساهمة.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

ثانيا: المرحلة الابتدائية (1996/1992م): نظرا إلى ضعف رأسمال شركة القيم المنقولة فقد تم في فبراير 1992م رفع

رأسمالها إلى: 9320.00 دينارا، كما أن اسم الشركة تغير وأصبح بورصة الأوراق المالية (B.V.M).

ثالثا: مرحلة الانطلاق الفعلية 1996م إلى يومنا هذا: بعد التجهيز التام لإنشاء بورصة القيم من الناحية التنظيمية

والقانونية تم: (يحي، 2016، صفحة 53)

- وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة.

- أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة.

- تأسيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم.

ومع بداية 1997م تم اختيار الوسطاء في البورصة بمسؤولية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، لكن الافتتاح الرسمي

والفعلي لبورصة الجزائر تم يوم الأربعاء 17 ديسمبر 1997م بمقرها المادي بالغرفة الوطنية للتجارة بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: دوافع إنشاء سوق الأوراق المالية الجزائرية:

تدرج فكرة إنشاء البورصة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، فقد ظهرت عدة قوانين اقتصادية سنة 1988م، تتمثل

في القانون رقم 01/88 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، وكذا القانون رقم 03/88 الخاص بإنشاء

صناديق المساهمة، حيث تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم، أنشئت البورصة لتنسجم مع استراتيجية التنمية

الجديدة التي تتبناها الجزائر، ولتتزامن مع بداية تحرير اقتصادها وفسح المجال الاقتصادي للسوق، من خلال الادخار من

طرف المقيمين أو غير المقيمين، حيث تمثل بديلا لهم خاصة للاستثمار العقاري وأنشطة المضاربة، وتعتبر أيضا اطار

مناسب لفتح رأسمال المؤسسات العمومية للمساهمين الخواص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، محليين أو أجانب والذي

تسعى السلطات لتحقيقه. (هشام، 2009، صفحة 137)

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

### المطلب الثاني: تنظيم سير بورصة الجزائر

يقوم بتنظيم سيرورة بورصة الجزائر مجموعة من الهيئات أو الهياكل ومجموعة من الوسطاء، سيتم التطرق إليها فيما يلي:

(رابعة، 2013/2012، الصفحات 187-189)

أولاً: لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB): أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 م، وهي سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية مهمتها حماية المستثمرين في القيم المنقولة، وكذا حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها.

ثانياً: شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV): أنشئت بتاريخ 25 ماي 1997 م، وفقاً للمرسوم التشريعي 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 م، معروفة باسم بورصة الجزائر وهي شركة ذات أسهم، مهمتها تنظيم جلسات التسعير وتسيير منظومة التفاوض، التنظيم العلمي للإدخال في بورصة القيم المنقولة، نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة والنشرة الرسمية للتسعيرة.

ثالثاً: الوسطاء في عمليات البورصة (I.O.B): هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساساً حول القيم المنقولة، ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، ويتمثل هؤلاء الوسطاء فيما يلي: BADR, BDL, BEA, CNEP, CPA, BNA، بالإضافة إلى: بي آن بي باربيبا الجزائر، سوسييتي جيزال، تل ماركس.

رابعاً: المؤتمن المركزي: الذي ينشط تحت اسم "الجزائر للماقصة" عبارة عن شركة ذات أسهم تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية المصدرة وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظو السندات.

خامساً: ماسكو الحسابات حافظو السندات (TCC): هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تمتلك صفة الوسطاء في عمليات البورصة، يوفر ماسكو الحسابات للمستثمرين خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

سادسا: هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (OPCVM): تتألف من شركات الاستثمار ذات رأس المال متغير (SIVAC) والصناديق المشتركة للتوظيف (FCP) وهذه الشركة هي شركة الاستثمار المالي (SICV) (CELLIM). (ربعة، 2013/2012، صفحة 189)

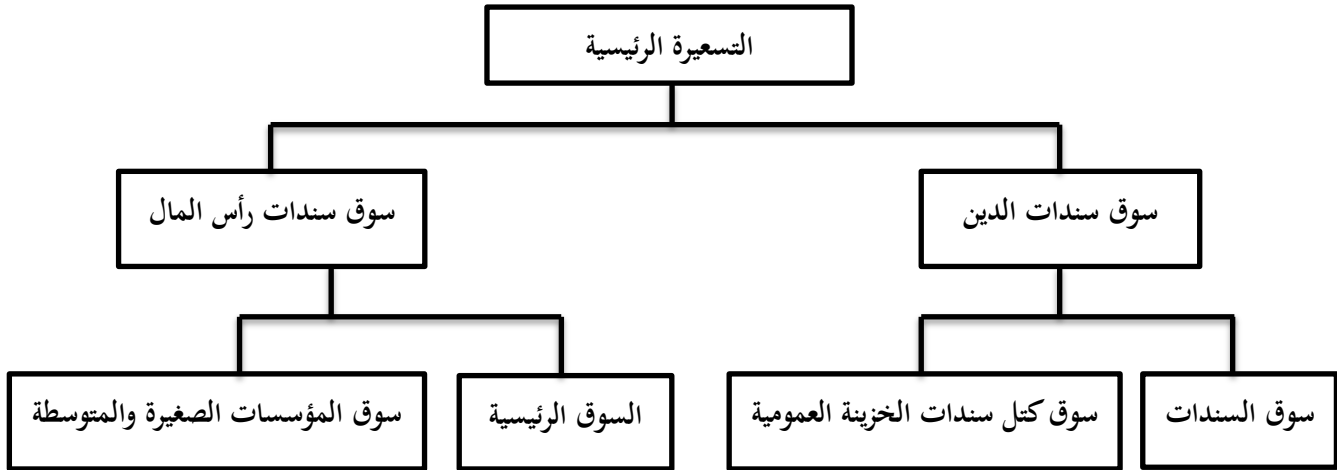
### المطلب الثالث: أسواق بورصة الجزائر وأهم الشركات المدرجة فيها

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر للقيم المنقولة، سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين، وكل سوق يتضمن شركات مدرجة فيه وشروط قبولها.

الفرع الأول: أسواق بورصة الجزائر والشركات المدرجة فيها:

يمكن توضيح أسواق بورصة الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): أسواق بورصة الجزائر



المصدر: موقع بورصة الجزائر. ([www.Sgbv.dz](http://www.Sgbv.dz))

1/ السوق الرسمية: موجهة للشركات الكبرى، ويوجد حاليا خمسة شركات مدرجة في السوق الرسمية وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في القطاع السياحي.
- اليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات.
- أن سي روية: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.
- مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني.

2/ سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012م، حيث يمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا بديلا للحصول على رؤوس الأموال وتعتبر شركة ADM inrest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هذه السوق.

3/ سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT): مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. (page= rubrique&mod=145)

الفرع الثاني: شروط القبول في هذه الأسواق :

لكل سوق شروط خاصة لقبول شركة فيه تتمثل فيما يلي: (page= rubrique&mod=149)

أولا السوق الرسمي:

- يجب أن تكون الشركة منظمة قانونيا على شكل شركة ذات أسهم (SPA).
- أن يكون لها رأس مال مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار (5000.000 دينار جزائري).
- أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول.
- أن تكون قد حققت أرباحا خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها اللجنة من هذا الشرط.
- أن تقدم تقريرا تقييميا لأصولها يعده عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين.



## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

- يجب على الشركة إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت على عناصر الأصول قبل الإدراج.

ثانيا: سوق السندات:

تعتبر سندات الاستحقاق والسندات القابلة للتحويل إلى سندات رأسمال والسندات المساهمة أو أي وصل آخر يخول الحق في سندات رأس المال كسندات دين، باستثناء سندات الخزينة التي تقبل بقوة القانون يجب أن يكون سعر السندات الدين التي طلب بشأنها القبول بالتداول في البورصة مساويا على الأقل لخمسمائة مليون دينار جزائريا (500.000.000 دج) وذلك يوم الإدراج.

ثالثا: سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- أن تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي أن تعين لمدة 5 سنوات مستشارا مرافقا يسمى "مرفي البورصة".

- تفتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة.

- تطرح للاكتتاب العام سندات رأس مال تابعة لها، بحيث توزع على ما لا يقل عن خمسين (50 مساهما)، أو (03 مستثمرين) من المؤسسات يوم الإدراج.

- تنشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين، ما لم تعفها اللجنة من هذا الشرط.

### المبحث الثالث: دور البنوك الجزائرية في تنشيط سوق الأوراق المالية وآفاقها المستقبلية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أداء سوق الأوراق المالية الجزائرية خلال (2012/2019م)، نشاط الوسطاء في

عمليات سوق الأوراق المالية الجزائرية ومعوقات وآفاق سوق الأوراق المالية في الجزائر.

المطلب الأول: أداء سوق الأوراق المالية الجزائرية (2012/2019م)

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

يشتمل أداء سوق الأوراق المالية كل من الحجم المتداول وقيمة التداول وعدد الصفقات، والجدول رقم (01) يبين أداء سوق الأوراق المالية الجزائرية (السوق الرسمية خلال الفترة 2012/2019م).

الجدول رقم (01): أداء السوق الرسمية خلال الفترة (2012/2019م).

السنوات	الحجم المتداول	قيمة التداول (دج)	عدد الصفقات
2012	49471	36038865	143
2013	120681	49116999	132
2014	90111	4141103340	251
2015	2213143	1251956825	259
2016	788860	805500430	339
2017	269835	175208440	320
2018	11257316	195096460	405
2019	249696	248990023	437

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع بورصة الجزائر

<http://www.sgbv.dz>

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن:

نشاط قاعة التداول لسوق الأوراق المالية في الجزائر خلال فترة (2012/2019م) شهد تذبذبا في حجم التداول حيث كان في أدنى قيمة له (49471) سنة 2012م، ليرتفع في كل من سنة 2013م و 2015م، ليبلغ أقصى قيمة له (11257316) سنة 2018م، أما فيما يتعلق بعدد الصفقات فقد شهد تزايدا مستمر، بحيث كانت أدنى عدد لها (132) سنة 2013م، وأقصى عدد لها كان (437) سنة 2019م.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

الشكل رقم (04): يبين تطور مؤشر دزايير أندكس خلال الفترة (2012م/2019م)



المصدر : موقع بورصة الجزائر <http://www.sgbv.dz>

من خلال المنحنى المتمثل في الشكل رقم (04) نلاحظ تطور مؤشر دزايير أندكس خلال الفترة 2012/2019م، بحيث تم الأخذ بالحسبان كل الشركات المدرجة، يختلف من سنة إلى أخرى، إذ يمكن تقسيم المنحنى إلى ثلاث مراحل، حيث المرحلة الأولى من (2012-2014م) عرفت انخفاضا في قيمة المؤشر لتصل إلى أدنى قيمة له سنة 2014م، أما المرحلة الثانية فتمتد من (2014-2017م) التي عرفت استقرارا في قيمة المؤشر، لتعود إلى الارتفاع في المرحلة الأخيرة (2018-2019م) لتصل إلى أكبر قيمة له سنة نهاية سنة 2019م.

**المطلب الثاني: نشاط الوسطاء في عمليات سوق الأوراق المالية الجزائرية خلال الثلاثي الأخير لسنة 2019م**

من أهم مهام الوسطاء في سوق الأوراق المالية في الجزائر هي تنفيذ التوصيات اللازمة لعملائه وتنفيذ أوامر الشراء والبيع المعطاة من طرف الزبائن.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

وفيما يلي جدول يبين حجم التداول لعمليات الشراء والبيع للزبائن المنفذة من طرف الوسطاء المعتمدون في سوق الأوراق المالية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019م (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر).

الجدول رقم (02): نشاط الوسطاء خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019م

ديسمبر		نوفمبر		أكتوبر		سبتمبر		الوسطاء في عمليات سوق الأوراق المالية
بيع للزبائن	شراء للزبائن	بيع للزبائن	شراء للزبائن	بيع للزبائن	شراء للزبائن	بيع للزبائن	شراء للزبائن	
250	-	-	-	-	-	-	-	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
2064	-	1389	9994	20	-	-	-	بنك التنمية المحلية
700	-	950	465	1458	-	713	153	بنك الجزائر الخارجي
16	766	352	1000	120	11016	1013	2700	بي أن بي باريا الجزائر
985	540	265	-	1531	-	300	1415	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
838	3222	12662	1771	6051	4190	959	887	القرض الشعبي الجزائري
-	-	-	-	6000	-	-	-	سوسيتي جينيرال
-	-	-	1069	10000	6679	-	63	نال ماكس
200	525	1193	2512	500	3795	3620	1887	البنك الوطني الجزائري

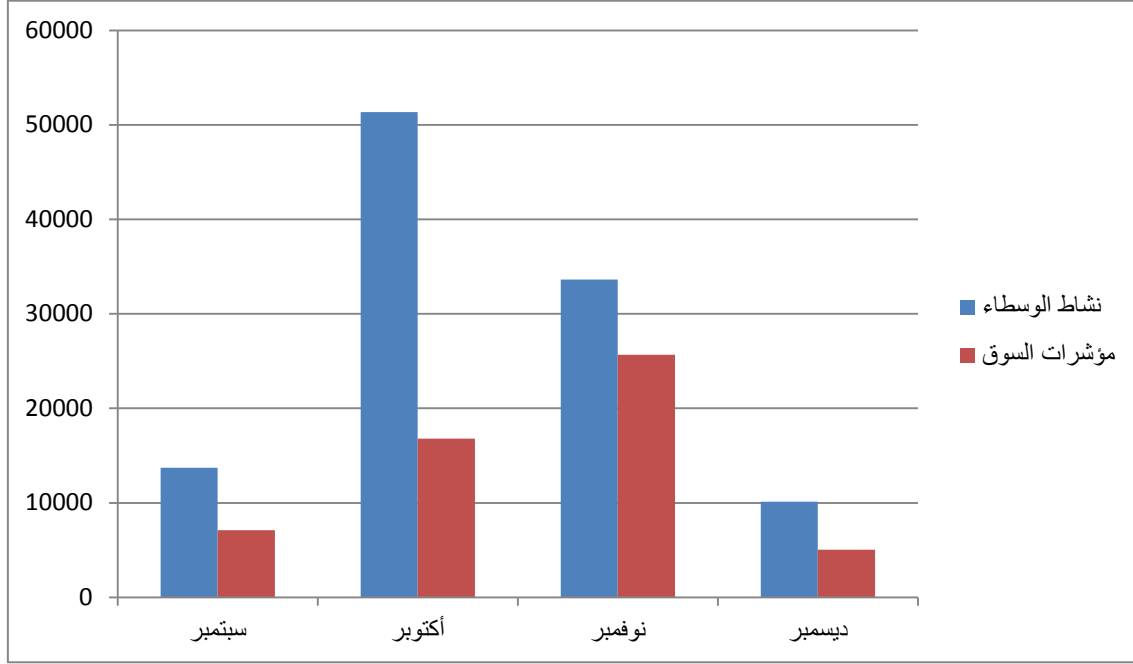
المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من الجدول رقم (02) يتبين أن حجم التداول على مستوى قاعة التداول لسوق الأوراق المالية الجزائرية، يختلف من وسيط إلى آخر في كلتا عمليتي الشراء والبيع حيث بلغ حجم التداول (12662) أقصى حد له في هذا الثلاثي خلال عملية البيع للزبائن بواسطة القرض الشعبي الجزائري خلال شهر نوفمبر، وكان أدنى حد لحجم التداول (16) خلال عملية البيع للزبائن بواسطة بنك بي أن بي باريا الجزائر خلال شهر ديسمبر، كما بلغ حجم التداول (11016) أقصى حد له خلال

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

عملية الشراء بواسطة بواسطة بي آن بي باريبا الجزائر خلال شهر أكتوبر، وأدى حد (63) خلال عملية الشراء بواسطة تل ماركس خلال شهر ديسمبر.

الشكل رقم (05): تطور كل من نشاط الوسطاء وأداء مؤشرات سوق الأوراق المالية خلال الثلاثي الأخير من 2019م



المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على: الجدول رقم (02). والملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) ارتفاع حجم التداول لقطاع البنوك في شهر أكتوبر إلى (51360)، وانخفاض في شهر نوفمبر وديسمبر إلى قيمة (10106)، أما حجم التداول بالنسبة للسوق فقد تزايد خلال ثلاثة أشهر الأولى وانخفض في شهر ديسمبر (5053) وذلك لعدم تداول أسهم بعض الشركات المساهمة في السوق.

### المطلب الثالث: معوقات وآفاق سوق الأوراق المالية في الجزائر

لقد اعترض مسار تطور بورصة الجزائر العديد من المعوقات التي تسببت في عرقلة وتعطيل سير نموها، إلا أن هناك بعض آفاقا مستقبلية تمكن من تحسين أداء سوق الأوراق المالية الجزائرية.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

الفرع الأول: معوقات سوق الأوراق المالية في الجزائر:

تعتبر سوق الأوراق المالية ضعيفة الأداء بسبب قلة المؤسسات المؤهلة والقادرة على أن تندرج فيها، ومن أهم أسباب ضعف سوق الأوراق المالية الجزائرية ما يلي:

أولاً: العوائق الاقتصادية:

- معدلات الفائدة: (بوكساني، 2006/2005، صفحة 250)

إن تحرك أسعار الفائدة ارتفاعاً وانخفاضاً يتحدد بناء على الحجم المطلوب من القروض مقارنة بالحجم المعروض من المدخرات، تميل أسعار الأسهم والسندات إلى التحرك في اتجاه معاكس لحركة أسعار الفائدة طويلة الأجل، ومن ثم يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار لتعويض قيمة الأصول.

- معدل التضخم: (بوسعيدة، 2005، الصفحات 216-217)

إن مقومات التضخم بالجزائر بدأت تشق طريقها وتعمق في ذلك منذ أوائل التسعينات، واشتدت حدتها في منتصف التسعينات، فخلال مرحلة الاقتصاد المخطط وإلى نهاية الثمانينات لم يتعد التضخم 9%، وذلك لأن استقرار الأسعار كان السمة السائدة في الاقتصاد الجزائري، حيث كانت الدولة تعالج العجز في الميزانية باللجوء إلى اجراءات السيولة النقدية.

- الاقتصاد الموازي: الذي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، وإنما يشمل أيضاً أشكال الدخل التي

يصرح بها، والحاصلة عن انتاج السلع والخدمات المشروعة والمعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإن

الاقتصاد الموازي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع بشكل عام للضريبة.

ثانياً: عوائق تتعلق بالإطار التشريعي التنظيمي:

تتمثل في عدم وضوح القوانين الآتية: (أوكيل، 2006، صفحة 38)

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

- القوانين المتعلقة بتحويل توزيعات الأرباح والفوائد المحصل عليها الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية.
- القوانين المتعلقة بحماية المستثمرين المتعاملين في البورصة.
- عدم مرونة الجهاز التشريعي في مجال تحسين مناخ الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك:

- قصور كفاءة المعلومات للبورصة، إذ تتميز سوق الأوراق المالية الجزائرية بقصور كبير في امداد المستثمرين بالأوراق المالية بالمعلومات الضرورية، لدعم قراراتهم الاستثمارية في الوقت المناسب، ونفس مستوى الحظوظ وبالتالي أسعار الأوراق المعروضة لا تعكس حقيقة وضع المؤسسات المصدرة لها، وبالتالي يحدث وأن تباع الصكوك بأقل من قيمتها الحقيقية، وتباع صكوك أخرى بأعلى من قيمتها.
- عدم تنوع الأوراق المالية المعروضة في سوق الأوراق المالية في الجزائر، والتي لا تتسع لتداول أدوات مالية كبيرة، وبالتالي لا تستطيع استقطاب عدد كبير من المستثمرين، لأنها لا توفر فرص الاستثمار الجيد الذي يتميز بإمكانية التنوع الذي يؤدي إلى تقليل درجة المخاطرة وزيادة من الدخل المتوسط للمحافظ.
- الإمكانية المحدودة للوسطاء كصناع سوق، إذ تعاني سوق الأوراق المالية الجزائرية من قصور دور شركات الوسطاء التي تقوم بالربط بين جانبي العرض والطلب في السوق، وعدم قيامها بدور كبير في صناعة السوق لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وضمان نشاط المستثمر، ويرجع السبب في ذلك إلى افتقار الوسطاء للموارد المالية الكافية التي تمكنهم من تقديم فرص الدعم بالسيولة المالية. (أوكيل، 2006، صفحة 38)

ثالثا: العوائق الاجتماعية والثقافية:

تعاني سوق الأوراق المالية الجزائرية من عدة عوائق ذات طابع اجتماعي وثقافي، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي: (براق،

2004، الصفحات 22-24)

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في

### الجزائر

- 1/ عوائق تاريخية: يشكل انتشار الأمية بشكل كبير في الدول النامية عائقا حقيقيا أمام تطور سوق الأوراق المالية، مما أدى إلى تخوف الكثيرين من الاستثمار في القيم المنقولة. وكذا نتيجة لعدم الثقة في مصداقية فعالية هذه السوق والتخوف من مصالح الجباية، كما أن النظام المصرفي الذي تبنته الجزائر عقب الاستقلال لم يعط الانطباع الحسن عند المواطنين.
- 2/ عوائق ثقافية: أثناء فترة التخطيط المركزي رسخت الدولة ثقافتها المالية الخاصة بها، والتي أثرت على المؤسسات حيث أصبحت هذه المؤسسات لا تقوم إلا بتنفيذ القرارات التي تأتيها من السلطات المركزية، وهو الشيء الذي انعكس على طرق التسيير في قبول الاستثمار ورفع المبادرة لدى المسؤولين في هذه المؤسسات، وغياب الثقافة المالية لهذه السوق.
- 3/ العوائق الدينية: لهذا العامل تأثير كبير في توجيه عملية الاستثمار للأوراق المالية، فالاعتقاد السائد لدى المجتمع من الناحية الدينية في أن أي فائدة حرام في الإسلام باعتبارها ربا، وعليه فإنه ينبغي العمل على جلب المدخرات نحو الأدوات المالية الأخرى، وكما أن دخول البنوك الإسلامية كطرفتي الوسيط سيضفي على سوق الأوراق المالية الشرعية المطلوبة، ويرفع من ثقتها المفقودة لدى العائلات.

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لسوق الأوراق المالية الجزائرية:

يعتبر تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر جزءا من عملية تطوير المالية ومن أهم الاقتراحات ما يلي:

- 1/ اقتراحات مرتبطة بعصرنة الجهاز المصرفي الجزائري: لكي يساهم الجهاز المصرفي في تفعيل سوق الأوراق المالية المحلية لابد من اجراء الإصلاحات التالية: (فلاحي، 2004، صفحة 100)
- خصخصة البنوك: تعتبر عملية الخصخصة صورة يطرحها واقع أداء البنوك الجزائرية من جانب، ومن جانب آخر عملا بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي دعا إلى خصخصة البنوك العمومية في المدى المتوسط، وتعتبر هذه العملية حساسة في ما يتعلق بكيفية اتمامها ومباشرتها.
- إنشاء بنوك الاستثمار: يعتبر وجود مثل هذه البنوك ضروريا لكونه يتولى ممارسة العديد من الأنشطة، التي لا تندرج ضمن مهام البنوك التجارية، وهي بنوك متخصصة في إصدار الأوراق المالية وتقديم الاستشارات



## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

والاقتراحات حول مختلف وسائل التمويل، أي أنها تساعد شركات الأعمال فيما إذا كان من المهم إصدار أوراق

مالية وتحليل الاحتياجات المالية لمثل هذه الشركات.

- توسيع خدمات البنوك التجارية.

- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة. (الدغر، 2005، الصفحات 239-240)

بالإضافة إلى كل هذا هناك مقترحات أخرى لتفعيل سوق الأوراق المالية في الجزائر وتنشيطها نذكر منها: (حيدوش،

2018، صفحة 140)

- دعوة القطاع الخاص لتحريك سوق الأوراق المالية، وتوفير التسهيلات اللازمة وذلك لاستغلال وسائل الإعلام

بكافة أشكالها، بما يمكن أن تحققه هذه السوق من أجل نشر ثقافة الاستثمار فيها.

- مكافحة الاقتصاد الموازي "السوق الموازية" الذي يعتبر قبلة للمستثمرين والذي يمتص مداخيلهم للاستثمار في

القيم المنقولة.

- إصدار أدوات مالية جديدة وتنويعها، إذ نجد فقط الأسهم وسندات الخزينة العمومية، وغياب سندات الدين

التي يمكن أن تصدرها الشركات التي تعاني من عجز وتحتاج إلى تمويل، وذلك لمسايرة التطور في مجال الخدمات

المالية.

- توفير مناخ استثماري مناسب لاستقطاب رؤوس الأموال لسوق الأوراق المالية من خلال تحقيق الاستقرار

السياسي، وتوفير التحفيزات الجبائية، وكذا التحكم في معدلات التضخم.

- توفير الصكوك الإسلامية القابلة للتداول في سوق القيم المنقولة، والتي يمكن أن تلقى القبول لدى الجمهور.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول أن الأهمية البالغة لسوق الأوراق المالية في النظام الاقتصادي والاستثمار هي التي شجعت الجزائر على

إنشاء سوق خاص بالأوراق المالية، والتي مرت بعدة مراحل وكانت الانطلاقة الفعلية لها سنة 1996م.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

---

وقد تميزت سوق الأوراق المالية في الجزائر بصغر حجمها ومحدودية أدواتها، وضعف الهياكل التنظيمية والتشريعية التي تعتبر من بين معوقات تطورها، بالرغم من الوظائف التي تقوم بها البنوك الجزائرية في عمليات سوق الأوراق المالية، إلا أنها ساهمت بقسط كبير من مشاكلها ولتفعيلها يجب تجاوز الأعمال التقليدية والاهتمام بأنشطة شركات الأوراق المالية.

من خلال بحثنا والذي تطرقنا فيه لموضوع مساهمة الجهاز المصرفي في سوق الأوراق المالية، إذ تبينت أهميته في لعب دور الوساطة بين المتعاملين والأعوان الاقتصاديين، حيث شهد الجهاز المصرفي الجزائري جملة من الإصلاحات وأهمها قانون النقد والقرض 10/90 وما تبعه من تعديلات، والذي جاء بتغييرات جذرية للقطاع المصرفي، كما تم توسيع نطاق السوق المالية في الجزائر حيث أن معظم الوسطاء فيها هم البنوك، وعليه فهم يؤثرون سلبا أو إيجابا على عمق السوق وعلى كفاءة المعلومات المتاحة للمستثمرين باعتبارهم زبائن للبنوك.

### نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يحظى الجهاز المصرفي بأهمية كبيرة في الاقتصاد ككل وخاصة في مجال الوساطة المالية، ومن خلال استعراضنا نجد أن الجهاز المصرفي يساهم إلى حد ما في تطوير سوق الأوراق المالية، وذلك عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية، ولعب دور الوسيط بين المتعاملين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

- الفرضية الأولى: شهد الجهاز المصرفي منذ صدور أول قانون له عدة تعديلات، وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة، ومن خلال استعراضنا نلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري قد مر بالعديد من التغييرات بداية من أول قانون منظم للقطاع المصرفي 10/90، وما جاء بعده من تعديلات أهمها قانون النقد والقرض 11/03، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: أنشأت سوق الأوراق المالية الجزائرية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، وتسهيل العمليات الاقتصادية بين المتعاملين، ومن خلال استعراضنا نلاحظ أن الجزائر شهدت تطورات في المجال الاقتصادي، وذلك لمواكبة التطورات العالمية وذلك من خلال نشاط سوق الأوراق المالية، التي تعمل على تسهيل المعاملات الاقتصادية محليا ودوليا، وهذا ما يبين صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: ساهم الجهاز المصرفي ولو بالقليل في تطوير وتسهيل العمليات داخل سوق الأوراق المالية الجزائرية، حيث تبين من خلال استعراضنا لتغيرات نشاط الوسطاء في السوق المالية وتغيرات مؤشراتهما، وهذا ما يبين صحة الفرضية الثالثة.

### نتائج البحث:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- اتبعت الجزائر الطريق التدريجي في الإصلاح المصرفي عن طريق التعديل والقوانين، بدء بقانون النقد والقرض، الذي يعمل على وضع برنامج متكامل يلبي حاجيات البلد.
- يواجه تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر العديد من العوائق تتمثل في غموض النصوص القانونية مما يشكل عائقا أمامها.
- يعتبر وجود الجهاز المصرفي في سوق الأوراق المالية أحد المقومات الهامة لنجاح ونمو هذه السوق.
- إن الجهاز المصرفي يعمل على تطوير وتفعيل سوق الأوراق المالية، من خلال تكتيف دوره في الوساطة.

وبعد التوصل لهاته النتائج يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

- ضرورة تجسيد الإصلاحات المصرفية وتسريع وتيرتها لمسايرة الإصلاحات من جهة، والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.
- ضرورة العمل على الانتشار الجغرافي لإيصال خدمات المصارف إلى جميع المناطق وادخال التقنيات الحديثة.
- ضرورة وضع سياسات تسويقية ناجحة لجذب الأموال من خارج القطاع المصرفي وتوجيهها لخدمة عملية التنمية.
- يمكن للمصارف تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تقديم التمويل الذي يأخذ عدة أشكال.
- ضرورة قيام البنوك التجارية بتقديم خدمات المشورة الفنية للمستثمرين.

مقدمة:

13.....	الفصل الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية
13.....	المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي
13.....	المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي وخصائصه
13.....	الفرع الأول: تعريف الجهاز المصرفي
14.....	الفرع الثاني: خصائص الجهاز المصرفي
15.....	المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي
15.....	الفرع الأول: المؤسسات المصرفية
16.....	الفرع الثاني: الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها
16.....	المطلب الثالث: وظائف وأهمية الجهاز المصرفي
17.....	الفرع الأول: وظائف الجهاز المصرفي
18.....	الفرع الثاني: أهمية الجهاز المصرفي
19.....	المبحث الثاني: ماهية سوق الأوراق المالية
19.....	المطلب الأول: تعريف سوق الأوراق المالية ونشأتها
19.....	الفرع الأول: تعريف سوق الأوراق المالية
20.....	الفرع الثاني: نشأة سوق الأوراق المالية

- 21.....المطلب الثاني: تقسيمات سوق الأوراق المالية والأدوات المتداولة فيها.
- 21.....الفرع الأول: تقسيمات سوق الأوراق المالية.
- 22.....الفرع الثاني: الأدوات المتداولة في سوق الأوراق المالية.
- 24.....المطلب الثالث: وظائف وأهمية سوق الأوراق المالية.
- 25.....الفرع الأول: وظائف سوق الأوراق المالية.
- 26.....الفرع الثاني: أهمية سوق الأوراق المالية.
- 27.....المبحث الثالث: علاقة الجهاز المصرفي بسوق الأوراق المالية ودوره في تفعيلها.
- 27.....المطلب الأول: تأثير تدخل البنوك على نشاط سوق الأوراق المالية.
- 28.....الفرع الأول: أسباب تدخل البنوك في نشاط سوق الأوراق المالية.
- 28.....الفرع الثاني: دور البنك المركزي.
- 28.....المطلب الثاني: دور البنوك كوسطاء في سوق الأوراق المالية.
- 29.....الفرع الأول: مهام البنوك كوسطاء.
- 29.....الفرع الثاني: الترويج للاكتتاب في الأوراق المالية وكيفية التصرف فيها.
- 31.....المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية.
- 31.....الفرع الأول: دعم الاستثمار في السوق.
- 32.....الفرع الثاني: إنشاء المؤسسات العاملة في السوق.
- 33.....الفرع الثالث: اضطلاع المصارف بأداء أمناء الاستثمار.

## الفصل الثاني: اسهامات الجهاز المصرفي في عملية تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

- 35.....المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته.
- 35.....المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي قبل إصلاحات سنة 1990م.
- 35.....الفرع الأول: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1970)
- 37.....الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات للجهاز المصرفي (1971-1989م)
- 38.....المطلب الثاني: واقع الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 10/90 وأهم تعديلاته
- 38.....الفرع الأول: هيكل النظام البنكي وفق قانون النقد والقرض 10/90
- 40.....الفرع الثاني: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 10/90
- 41.....الفرع الثالث: هيكل الجهاز المصرفي المالي
- 43.....المبحث الثاني: واقع سوق الأوراق المالية الجزائرية.
- 43.....المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر ودوافع إنشائها.
- 43.....الفرع الأول: مراحل نشأة سوق الأوراق المالية الجزائرية
- 44.....الفرع الثاني: دوافع إنشاء سوق الأوراق المالية الجزائرية
- 45.....المطلب الثاني: تنظيم سير بورصة الجزائر.
- 46.....المطلب الثالث: أسواق بورصة الجزائر وأهم الشركات المدرجة فيها.
- 46.....الفرع الأول: أسواق بورصة الجزائر والشركات المدرجة فيها
- 47.....الفرع الثاني: شروط القبول في هذه الأسواق

48.....	المبحث الثالث: دور البنوك الجزائرية في تنشيط سوق الأوراق المالية وآفاقها المستقبلية.....
48.....	المطلب الأول: أداء سوق الأوراق المالية الجزائرية (2012/2019م).....
50....	المطلب الثاني: نشاط الوسطاء في عمليات سوق الأوراق المالية الجزائرية خلال الثلاثي الأخير لسنة 2019م.....
52.....	المطلب الثالث: معوقات وآفاق سوق الأوراق المالية في الجزائر.....
53.....	الفرع الأول: <u>معوقات سوق الأوراق المالية في الجزائر</u> .....
55.....	الفرع الثاني: <u>آفاق المستقبلية لسوق الأوراق المالية الجزائرية</u> .....
58.....	خاتمة:.....
61.....	فهرس المحتويات:.....
65.....	قائمة المصادر والمراجع:.....
70.....	الملاحق:.....



### 1/ المقالات:

- رشيد بوكساني، سمية أوكيل. (ماي، 2006). مجلة العلوم التجارية. (06). المعهد الوطني للتجارة.
- شقبوب عيسى، أزغار يحي. (2016). محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية. (07). جامعة الجزائر 3: المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية.
- ياسر بوحسون، شادي أحمد زهرة. (05، 2005). الأسواق المالية الناشئة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني. (01). مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
- عاشور حيدوشي، سعدية حيدوش. (أفريل، 2018). الأسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الاقتصاد. (المجلد رقم 2). الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة البويرة.
- المادة 02 من الأمر 01/01. (28 فيفري، 2001). الجريدة الرسمية (14).

### 2/ الكتب:

- أحمد حسن عطشان النبهاني. (2013). الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي. عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع.
- أسماء بهوم. (2016). البورصة كمصدر تمويلي. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2016). ادارة البنوك التجارية. عمان: دار غيثاء للنشر والتوزيع.
- جبار محفوظ. (2002). البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية. الجزائر: دار هومة.
- حمدي عبدالعظيم. (2012). اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجرائم. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- خالد أحمد سيف شعراوي. (2015). الاطار القانوني لعمليات التداول في البورصة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي. (2003). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

- سهام عيساوي. (2017). الأدوات المالية المشتقة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- شمعون شمعون. (2005). البورصة بورصة الجزائر. الجزائر: دار هومة.
- صلاح عبد الحميد. (2018). البورصة والأسواق المالية. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- الطاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات. الدار الجامعية للنشر والتوزيع القاهرة.
- عبد الغفار حنفي. (2007). ادارة المصارف. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف. (2000). ادارة البنوك وتطبيقاتها. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد القادر الحمزة. (2009). أساسيات البورصة. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- عصام عمر أحمد مندور. (2013). البنوك الوضعية والشرعية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي توفيق الحاج، عامر علي الخطيب. (2012). ادارة البورصات المالية. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- عمر ناطق يحيى الحمداني. (2015). عمليات المصارف الواردة على الأوراق المالية من الوجهة القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ليبيا: الادارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.
- محمد علي السويلم. (2013). أدوات الاستثمار في البورصة. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- محمد عوض عبد الجواد، علي ابراهيم الشريفات. (2006). الاستثمار في البورصة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

محمد محمود الدغر. (2005). الأسواق المالية. الأردن: دار الشروق.

منير اسماعيل أبوشار، أمجد عبدالمهدي مساعدة. (2011). نقود وبنوك . عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

هشام جبر. (2008). ادارة المصارف. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة.

### 3/ المذكرات والرسائل الجامعية:

آسية محبوب. (2011/2010). البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة قلمة.

أمل شاكر كنعون الشيباوي. (2016). دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل سوق العراق للأوراق المالية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة القادسية.

بطاهر علي. (2006/2005). اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي. جامعة الجزائر.

بن عزوز عبدالرحمن. (2012/2011). دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير تخصص ادارة مالية. جامعة منتوري قسنطينة.

بوترية وهيبية. (2016/2015). علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة وهران.

بورمة هشام. (2009). النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة 20 أوت سكيكدة.

بوشرمة عبدالحמיד. (2010/2009). الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي. أم البواقي: جامعة أم البواقي.

## قائمة المصادر والمراجع:

- خولة مناصرية. (2016/2015). أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية. جامعة بسكرة.
- ذهبي ريمة. (2013/2012). الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة قسنطينة.
- رشيد بوكساني. (2006/2005). معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
- سامية زيتاري. (2005/2004). ديناميكية أسواق الأوراق المالية الناشئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي. جامعة الجزائر.
- صوفان العيد. (2011/2010). دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة مالية. جامعة قسنطينة.
- عبدالرزاق سلام. (2012/2011). القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير فرع النقود والمالية. جامعة الجزائر 3.
- نورالدين نوي. (2009/2008). دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود والمالية. جامعة الجزائر.

#### 4/ المؤتمرات والمحاضرات:

- بعزيز سعيد، طارق مخلوفي. (06-07 ديسمبر، 2017). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي.

## قائمة المصادر والمراجع:

صلاح فلاح. (02-31 جوان, 2004). بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية والقانونية وإمكانية تطويره لتفعيل

الاستثمار . الملتقى الدولي حول: الشفافية في الاقتصاد العالمي . جامعة تلمسان.

عمار عمارين سعيدة بوسعيدة. (14-15 نوفمبر, 2005). معوقات الاستثمار الأجنبي ووسيلة تفعيله في الجزائر .

الملتقى الدولي الثاني حول: اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا . كلية العلوم الاقتصادية ،  
جامعة الجزائر.

محمد براق. (14-15 ماي, 2004). معوقات الاستثمار في الأسواق العربية. المؤتمر الدولي العالمي الثاني . كلية

الاقتصاد، جامعة سكيكدة.

مفتاح صالح. (08-09 مارس, 2005). الأداء المتميز للحكومات. الملتقى الدولي حول: الأداء المتميز للحكومات.

الجزائر، جامعة بسكرة.

### 5/ المواقع الالكترونية:

موقع بورصة الجزائر

rubrique .mod=145&page= (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 02 ,2020 ، من  
.http://www.sgbv.dz

rubrique .mod=149&page= (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 02 ,2020 ، من  
.http://www.sgbv.dz

### 5/ المراجع باللغة الأجنبية:

the impact of stoket market performanceupon economic growth Najib  
M.H.Masoud .(2013) .*international journal of economics and financial  
issues.*(04)

الملاحق

# الملحق رقم: 01

## نشاط الوسطاء في عمليات البورصة (حجم التداول)

بيع لغير الزمان	بيع للزمان	شراء لغير الزمان	شراء للزمان	الوسطاء في عمليات البورصة
-	-	-	-	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
-	1 389	-	9 994	بنك التنمية المحلية
-	950	-	465	بنك الجزائر الخارجي
-	1 193	-	2 512	البنك الوطني الجزائري
-	352	-	1 000	بي أن بي باربيبا الجزائر
-	265	-	-	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
-	12 662	-	1 771	القرض الشعبي الجزائري
-	-	-	-	سوسيتي جنيرال الجزائر
-	-	-	1 069	تلل ماركتنس

## نشاط الوسطاء في عمليات البورصة (حجم

بيع لغير الزمان	شراء لغير الزمان	شراء للزمان	الوسطاء في عمليات البورصة
250	-	-	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
2064	-	-	بنك التنمية المحلية
700	-	-	بنك الجزائر الخارجي
200	-	525	البنك الوطني الجزائري
16	-	766	بي أن بي باربيبا الجزائر
985	-	540	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
838	-	3222	القرض الشعبي الجزائري
-	-	-	سوسيتي جنيرال الجزائر
-	-	-	تلل ماركتنس

## نشاط الوسطاء في عمليات البورصة (حجم التداول)

بيع لغير الزمان	بيع للزمان	شراء لغير الزمان	شراء للزمان	الوسطاء في عمليات البورصة
-	-	-	-	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
-	20	-	-	بنك التنمية المحلية
-	1 458	-	-	بنك الجزائر الخارجي
-	500	-	3 795	البنك الوطني الجزائري
-	120	-	11 016	بي أن بي باربيبا الجزائر
-	1 531	-	-	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
-	6 051	-	4 190	القرض الشعبي الجزائري
-	6 000	-	-	سوسيتي جنيرال الجزائر
-	10 000	-	6 679	تلل ماركتنس

## نشاط الوسطاء في عمليات البورصة (حجم التدا

بيع لغير الزمان	شراء لغير الزمان	شراء للزمان	الوسطاء في عمليات البورصة
-	-	-	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
-	-	-	بنك التنمية المحلية
-	713	153	بنك الجزائر الخارجي
-	3 620	1 887	البنك الوطني الجزائري
-	1013	2 700	بي أن بي باربيبا الجزائر
-	300	1 415	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
10	959	887	القرض الشعبي الجزائري
-	-	-	سوسيتي جنيرال الجزائر
-	-	63	تلل ماركتنس

# الملحق رقم: 02

## مؤشرات نشاط بورصة الجزائر سبتمبر 2019

التغير %	سبتمبر 2019	أوت 2019	البيانات
-	13	12	عدد أيام التداول
167,39	246	92	عدد الأوامر
2,86	210 333	204 485	حجم الأوامر المعروضة للشراء
-45,60	23 353	42 928	حجم الأوامر المعروضة للبيع
-54,44	5 698 969	12 508 301	قيمة التداول (دج)
-30,68	7 105	10 250	حجم التداول
76,92	23	13	عدد الصفقات
63,89	1,77	1,08	المعدل اليومي للصفقات
-57,94	438 382,23	1 042 358,42	المعدل اليومي لقيمة التداول (دج)
-36,01	546,54	5 963,53	المعدل اليومي لحجم التداول

## مؤشرات نشاط بورصة الجزائر توفمبر 2019

التغير %	نوفمبر 2019	أكتوبر 2019	البيانات
-	12	14	عدد أيام التداول
-18,75	364	448	عدد الأوامر
-38,23	168 071	272 094	حجم الأوامر المعروضة للشراء
-25,68	614 026	826 176	حجم الأوامر المعروضة للبيع
138,27	25 001 144	10 492 580	قيمة التداول (دج)
52,76	25 680	16 811	حجم التداول
-6,25	45	48	عدد الصفقات
9,33	3,75	3,43	المعدل اليومي للصفقات
177,99	2 083 428,7	749 470	المعدل اليومي لقيمة التداول (دج)
78,22	2 140	1200,78	المعدل اليومي لحجم التداول

## مؤشرات نشاط بورصة الجزائر أكتوبر 2019

التغير %	أكتوبر 2019	سبتمبر 2019	البيانات
-	14	13	عدد أيام التداول
82,11%	448	246	عدد الأوامر
29,36%	272 094	210 333	حجم الأوامر المعروضة للشراء
3437,77%	826 176	23 353	حجم الأوامر المعروضة للبيع
84,11%	10 492 580	5 698 969	قيمة التداول (دج)
136,61%	16 811	7 105	حجم التداول
108,70%	48	23	عدد الصفقات
93,79%	3,43	1,77	المعدل اليومي للصفقات
70,96%	749 470	438 382,23	المعدل اليومي لقيمة التداول (دج)
119,71%	1200,78	546,54	المعدل اليومي لحجم التداول

## مؤشرات نشاط بورصة الجزائر ديسمبر 2019

التغير %	ديسمبر 2019	نوفمبر 2019	البيانات
-	12	12	عدد أيام التداول
-48,07	189	364	عدد الأوامر
-4,20	160 997	168 071	حجم الأوامر المعروضة للشراء
-80,97	116 807	614 026	حجم الأوامر المعروضة للبيع
-85,32	3 668 685	25 001 144	قيمة التداول (دج)
-80,32	5 053	25 680	حجم التداول
-64,44	16	45	عدد الصفقات
-64,53	1,33	3,75	المعدل اليومي للصفقات
-85,32	305 723,75	2 083 428,7	المعدل اليومي لقيمة التداول (دج)
-80,32	421,08	2 140	المعدل اليومي لحجم التداول



